

**((القلب)) التَّرْكِييَّ**  
**في (الكتاب)**  
**دراسة لمفهومه ونقد سيبويه اعتباره**  
الدكتور: سيفُ بنُ عبدالرحمن العريفي



## المقدمة

الحمدُ للهَ حمَدُ الشاكرين، والصَّلَاةُ والسَّلَامُ على نبيِّنا محمدٍ المبعوث رحمةً للعالمين، وعلى آله وأصحابه، وبعد:

شأنُ النحويين عند سيبويه - وحقُّ لهم - شأنُ شأنٍ؛ ألم ترَّ أنه ساق كلامهم مع كلام العرب حجةً له في أقوالٍ أكثرَ من أن نُقلهنَّ لك<sup>(١)</sup>. ولكنَّ ذلك الشَّانَ لم يكن حِجاباً دون نقده لهم أفراداً وجماعةً نقداتٍ في مسائلٍ من مَفصَّلاتِ الأحكام، ونقداتٍ في مسائلٍ من الأصول والقواعد الكليَّة:

فأمَّا الأوَّلُ فذهَبَ بحديثِ دارسي (الكتاب)، أو كِدْنَ. وأمَّا الثَّوَانِي فلم يكن حَظُّهُنَّ كذلك، وهنَّ قلائِلُ، وأجلاهنَّ لسماتٍ منهج سيبويه وملامح حجاجه - أرى - مسألتان:

إحداهما: نَقْدُهُ تهاونَ النَّحويين بالخلفِ إذا عرفوا الإعرابَ؛ إذ قال وهو يتحدَّثُ عن الحال المؤكِّدة لمضمون الجملة وما يحسنُ منها وما يُحال: «وإنما ذكر الخليل - رحمه الله - هذا لتعرِّفَ ما يُحالُ منه وما يحسُنُ؛ فإنَّ النَّحويين ممَّا<sup>(٢)</sup> يتهاونون بالخلفِ إذا عرفوا الإعرابَ، وذلك أنَّ رجلاً من إخوانك ومعرفتك لو أراد أن يُخبرك عن نفسه أو عن

(١) راجع - مثلاً - : الكتاب ١٩/٢ . ٣٩٠ - ٣٩١ . ١٩٧/٣ .

(٢) (مما) هنا تُشبه أن تكون بمعنى (ربما) . قال السيرافي: "وهو يستعمل هذه الكلمة كثيراً في كتابه" شرح السيرافي ٧٥/٢ (مطبوع)، وانظر: النكت ١٣١/١ ، فهارس كتاب سيبويه ٩٥ ، الكتاب ١٧٠/٢ ح ٢٧ (البكاء).

وللصَّفَارِ تعقيبٌ على مقالة السيرافي في: شرح الكتاب ٢٧٥ - ٢٧٩ (مطبوع).

غيره بأمر، فقال: أنا عبدُ الله منطلقاً، وهو زيدٌ منطلقاً = كان مُحالاً؛ لأنه إنما أراد أن يُخبرك بالانطلاق، ولم يقل (هو) ولا (أنا) حتى استغنيتَ أنت عن التسمية؛ لأنَّ (هو) و(أنا) علامتان للمضمر، وإنما يُضمرُ إذا عِلِمَ أنَّك قد عرفتَ مَنْ يعني. إلا أنَّ رجلاً لو كان خَلَفَ حائطٍ أو في موضع تَجْهَلُهُ فيه؛ فقلت: مَنْ أنت؟ فقال: أنا عبدُ الله منطلقاً في حاجتك = كان حسناً<sup>(١)</sup>.

والمسألة من جوامع (الكتاب) التي لا تعلق عنها العين، ولها بحثٌ مفردٌ - إن شاء الله تعالى - إذ حديثها أحاديثٌ: حديثٌ عن مفهوم (الخلف)، وحديثٌ عن قرينة الإعراب ونقصد قَصْرَ التفسيرِ عليها، وحديثٌ عن ملابسات الخطاب وعلاقة المخاطب بالمتكلم والمخبر عنه، وحديثٌ عن المقاصد والأغراض الإبلاغية، وحديثٌ عن أثر كلِّ أولئك في استقامة التركيب وإحاليته.

ورأيتُ باحثين وقفوا على هذا النصِّ، ولكنهم لم يُطيلوا الوقوفَ، فيفصلوا أحاديثه<sup>(٢)</sup>.

والمسألة الأخرى: نقدُه اعتبارهم (القلب) التركيبي في بعض أحكام النَّصْبِ، وهي من مسائل القواعد الكليَّة اللاتي في سلكهنَّ أحكامٌ من المفصل، وكلامه عليها أشفٌ من كلامه على مسألة

(١) الكتاب ٨٠/٢ - ٨١.

(٢) فكرة الوجوه والفرق ١٦٠، الدلالة والتَّعْيِيدُ النحوي ٤١٢ - ٤١٣، من قضايا النظرية اللغوية العربية ٢٨ - ٢٩، المنهج الوظيفي العربي الجديد ٥، دور السياق في منح التحليل النحوي عند سيبويه ٩١، الأغراض والمقاصد ٢١، ٢١٨، مفهوم الجملة عند سيبويه ١٩٨ - ١٩٩.

النَّهَوْنَ بِالْخَلْفِ، وَحِجَاغُهُ فِيهَا مَطْوَلٌ تَطْوِيلًا؛ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ أَفْرَدْتُ لَهَا  
ذَا الْبَحْثَ قَاصِدًا إِلَى تَبْيَانِ مَفْهُومِ (الْقَلْبِ) التَّرْكِيْبِيِّ فِي (الْكِتَابِ)،  
وَمَبْنَى قَاعِدَةَ اعْتِبَارِهِ فَيَصِلُ فِي الْحُكْمِ فِي قَوْلِ مُعْتَبِرِهَا، وَحِجَاغِ  
سَيَبُوِيهِ إِيَّاهُمْ.

وعلى الله ربي - عز وجل - أتوكل، وهو حسبي.

### مَدْخَلٌ

للفظ (القلب) في (كتاب سيبويه) وجوه:

الوجه الأول: (القلب) في نحو قوله: «هذا باب ما تُقلبُ فيه الواوُ  
ياءً»<sup>(١)</sup> ومعناه: إبدال حرفٍ من حرفٍ، وهو كثيرٌ في كلامه<sup>(٢)</sup>.  
والوجه الثاني: (القلب) في نحو قوله عن (شاكٍ): «إنما يريد  
(الشائك) فقلب، ومثل ذلك (أينق) إنما هو (أنوق) في الأصل، فأبدلوا  
الياء مكان الواوِ وقلبوها...»<sup>(٣)</sup>، ومراده القلبُ المكانيُّ، وهو تقديمٌ  
وتأخيرٌ في حروف الكلمة.

وذان الوجهان في بنية الكلمة، وشائعان في المدونات الصرْفِيَّةِ.  
والوجه الثالث: (قلبُ المعنى)؛ أي: تحويلُ معنى التَّرْكِيْبِ إِلَى ضِدِّهِ  
بتغيير في مبناه، وذكُرُهُ الْأَوَّلُ فِي قَوْلِهِ: «فَلَمْ تَقْوْ (مَا) فِي بَابِ قَلْبِ  
المعنى كما لم تقو في تقديم الخبر»<sup>(٤)</sup>؛ أي: لم تقو (ما) على العمل مع

(١) الكتاب ٤/٣٣٥.

(٢) راجع - مثلاً - : الكتاب ٤/٤٤٧، ٤٥٣، ٤٥٥، ٤٥٦.

(٣) الكتاب ٣/٤٦٦.

(٤) الكتاب ١/٥٩.

تحويل معنى التَّرْكيب من النَّفي إلى الإثبات بدخول (إلا) كما لم تَقْوُ عليه مع تقدُّم خبرها على اسمها<sup>(١)</sup>.

وما بين هذا القلبِ وقلبِ المعنى الذي ذكره البلاغيون في السَّرقاتِ الشعريّة غير الظَّاهرة = مختلفٌ جداً؛ إذ مرادُ البلاغيين أن يكون معنى الشَّاعر الآخر نقيضَ معنى الشَّاعر الأوَّل<sup>(٢)</sup>.

والوجهُ الرَّابِعُ: (القلبُ) الذي في الصِّدر، وأسند إليه معرفةً تُقابلُ معرفةَ العين (المشاهدة)، وكان لهما آثارٌ في تفسيره أحكام التَّرْكيب<sup>(٣)</sup>، وأبلغهنَّ - فيما أرى - تفسيرُهُ منعَ نعتٍ ما فيه (أل) باسم الإشارة وجوازِ نعتِ اسمِ الإشارة بما فيه (أل) = بأنَّ المُخْبِرَ أرادَ أن يُقَرِّبَ باسمِ الإشارة شيئاً ويُشيرَ إليه؛ «لتعرفه بقلبك وبعينك دون سائر الأشياء، وإذا قال (الطَّويل) فإنَّما يُريدُ أن يُعرِّفَكَ شيئاً بقلبك، ولا يُريدُ أن يُعرِّفَكَ بعينك؛ فلذلك صار (هذا) يُنعتُ بـ(الطَّويل)، ولا يُنعتُ (الطَّويل) بـ(هذا)؛ لأنَّه صارَ أخصَّ من (الطَّويل) حينَ أرادَ أن يُعرِّفَهُ شيئاً بمعرفةِ العين ومعرفةِ القلبِ، وإذا قال (الطَّويل) فإنَّما عرفه شيئاً بقلبه دون عينه؛ فصار ما اجتمع فيه شيئان أخصَّ»<sup>(٤)</sup>.

وفي ذا التَّفْسِيرِ دَقَائِقُ من المقاصد، حديثها ذو شجون<sup>(٥)</sup>، ولكنَّ هؤلاء الأوجهُ الأربعة ليس القصد إليها هنا.

(١) شرح السيرالفي ٢٤/٣ (مطبوع). ولذا الوجه مثلاً أن آخران في: الكتاب ٢٦٢/٢، ١٨٨/٣.

(٢) الإيضاح ١٢٧/٤.

(٣) راجع: الكتاب ١٥٧/١، ٤٢٩.

(٤) الكتاب ٧/٢.

(٥) راجع: المقتضب ٢٨٤/٤، شرح السيرالفي ١٥٦/٢، البصريات ٧٦٥ - ٧٦٦، شرح الرماني ١١٤٠/١، شرح المفصل ٥٦/٣.

والوجهُ الخامسُ: (قَلْبُ) في أجزاء التَّرْكِيبِ، وحديثُه حديثُ البحثِ، وأوَّلُه كلامٌ على مفهومه، ثم كلامٌ على قاعدة بعض النحويين المبنية عليه وتقدُّرُ سببويه لها.

### مفهوم (القلب) التَّرْكِيبِيَّ في (الكتاب)

يُضِيحُ مفهومُ هذا (القلب) عند سببويه بسوقِ النُّصوصِ اللاتي فيهنَّ ذكْرُه ومفاتيحُه على النحو الآتي:

#### النَّصُّ الأوَّلُ:

قال سببويه عقبَ ذكره صيغ المبالغة؛ فارقاً بينها وبين الصِّفَّةِ المشبَّهة: «وليس هذا بمنزلة قولك: حَسَنٌ وَجْهَ الأَخ؛ لأنَّ هذا لا يُقَلَّبُ، ولا يُضَمَّرُ...»<sup>(١)</sup>.

يُريدُ بقوله (لا يُقَلَّبُ) أنَّ معمولَ الصِّفَّةِ المشبَّهة يلزمُ موقعه (رتبته محفوظةً)، فلا يتقدَّمُ عليها فيقعَ موقعها وتقعَ موقعه، وفي كلام السَّيرافي جلاءً للمسألة؛ إذ قال: "إذا قلت: هذا حَسَنٌ الوجه؛ لم يحسُنْ أن تقول: هذا الوجه حَسَنٌ؛ كما تقول: هذا زيذاً ضاربٌ؛ فهذا هو معنى قوله: (لأنَّ هذا لا يُقَلَّبُ)؛ أي: لا يُقدَّمُ"<sup>(٢)</sup>.

إذا؛ القلبُ في النَّصِّ: تقديمٌ لما رتبته التأخيرُ وتأخيرٌ لما رتبته التَّقديمُ، به يكونُ في التَّرْكِيبِ تبادلٌ موقعيَّ طرفاهِ بينهما رباطٌ اقتضى رُتْبَتَيْهِمَا؛ هو هنا كونُ أحدهما عاملاً والآخر معمولاً له.

(١) الكتاب ١/١١٥.

(٢) شرح السيرافي ٢/٢١٩ (مطبوع)، وانظر: شرح الرماني ١/٤١١، النكت ١/٢٤٩، شرح عيون كتاب سببويه

٨١، شرح الصفار ١/١٥٣ ب، ضوابط التقديم وحفظ المراتب ٥٧.

## والنصُّ الثاني:

في (بابِ إجراء الصِّفةِ فيه على الاسمِ في بعض المواضع أحسنُ، وقد يستوي فيه إجراء الصِّفةِ على الاسمِ وأن تجعله خبراً فنصبته) = تحدّث سيبويه عن تراكيّب فيهنّ نكراتٌ لهنّ صفاتٌ ثوانٍ يحتملن الإبتاعَ على التّعتِ والتّصّبِ على الحالِ، ودكّرتم القلبَ مرّاتٍ وطبقه تطبيقاتٍ في كلامٍ طويلٍ آتٍ تفصيله حيثُ الكلامُ على نُقده بعض النّحويين - إن شاء الله تعالى - وحسبي هنا من تطبيقاته ثلاثٌ مقرّباتٌ مفهوماً القلب:

التّطبيقَةُ الأولى في قوله: «ولو كان هذا على القلب ... لكان الوجهُ: مررتُ برجلٍ حسنِ الوجهِ جميله؛ لأنك لا تقول: مررتُ برجلٍ جميله حسنِ الوجهِ»<sup>(١)</sup>.

قوله (مررتُ برجلٍ جميله حسنِ الوجه) - وإن كان مُمتنعاً لعلّةٍ ستأتي - مقلوبٌ عن (مررتُ برجلٍ حسنِ الوجهِ جميله)، وترى فيه تقديمَ الصفةِ الثّانية على الصِّفةِ الأولى ووضعها موضعها<sup>(٢)</sup> (التّبادلُ الموقعيّ بينهما)، وترى - أيضاً - أنّ ذا التّقديم لم يُغيّر له لفظُ التّركيب؛ فلم يقل مثلاً: مررتُ برجلٍ جميلِ الوجهِ حسنِه، فيُغيّر بحسب مَقْتَضَى قاعدة الضّمير، وترى - أيضاً - أنّ طَرِيْفَ القلبِ (المقدّم والمؤخّر) بينهما رباطٌ اقتضى رُتْبَتَيْهِمَا؛ إذ هما صفةٌ أولى وصفةٌ ثانية لموصوفٍ واحد.

(١) الكتاب ٢/٥٠.

(٢) التعليقة ١/٢٤٨، شرح أبيات سيبويه ١/٥٥٢.



والتَّطْبِيقَةُ الثَّانِيَةُ فِي قَوْلِهِ: "فَأَمَّا الْقَلْبُ فَبَاطِلٌ"<sup>(١)</sup> ، لو كان ذلك ..  
لقلت: مررتُ برجلٍ عاقلةٍ أمُّه لبيبةٌ؛ لأنَّه لا يصلحُ أن تُقدِّمَ (لبيبةً)،  
فَتُضْمَرُ فِيهَا الْأُمُّ، ثم تقول: عاقلةٌ أمُّه"<sup>(٢)</sup> .

قِصَّتُهُ كَقِصَّةِ السَّابِقِ، وَيَزِيدُ نَصًّا عَلَى أَنَّ الْقَلْبَ فِي الْمَثَلِ تَقْدِيمٌ  
الصِّفَّةِ الثَّانِيَةِ (لبيبة) عَلَى الصِّفَّةِ الْأُولَى (عاقلة أمُّه) لِتَبَادُلِ مَوْقِعَيْ  
بَيْنَهُمَا [بلا تغييرٍ يصحُّه].

والتَّطْبِيقَةُ الثَّلَاثَةُ فِي قَوْلِهِ: «وَمِمَّا يُبْطَلُ الْقَلْبَ قَوْلُهُ: زَيْدٌ أَخُو  
عَبْدِ اللَّهِ مَجْنُونٌ بِهِ؛ إِذَا جَعَلْتَ الْأَخَ صِفَةً وَالْجَنُونََ مِنْ زَيْدٍ بِأَخِيهِ؛ لِأَنَّهُ لَا  
يَسْتَقِيمُ: زَيْدٌ مَجْنُونٌ بِهِ أَخُو عَبْدِ اللَّهِ»<sup>(٣)</sup> .

قَوْلُهُ (زَيْدٌ مَجْنُونٌ بِهِ أَخُو عَبْدِ اللَّهِ) قَلْبٌ لِقَوْلِهِ (زَيْدٌ أَخُو عَبْدِ اللَّهِ  
مَجْنُونٌ بِهِ)؛ وَإِنْ كَانَ مَمْتَعًا لَعَلَّةً سَتَاتِي، وَيؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ الْقَلْبَ فِيهِ  
تَقْدِيمٌ خَبَرِ الْمَبْتَدَأِ (مَجْنُونٌ بِهِ) عَلَى صِفَتِهِ (أَخُو عَبْدِ اللَّهِ) وَوَضْعُهُ  
مَوْضِعَهَا، وَالرِّبَاطُ بَيْنَ طَرَفَيْ الْقَلْبِ ظَاهِرٌ.

(١) يريد: فأما اعتبار القلب فباطلٌ. وسيأتي تفصيلٌ في الكلام على قاعدة اعتبار القلب.

(٢) الكتاب ٥١/٢.

(٣) الكتاب ٥٢/٢.

## والنصُّ الثالثُ:

قال في أبواب الاستثناء: «وتقول: ما فيها إلا زيد، وما علمت أن فيها إلا زيداً، فإن قلبته فجعلته يلي (أن) و(ما) في لغة أهل الحجاز قَبَحَ ولم يَجُزْ؛ لأنَّهُما ليسا بفعلٍ فيُحتمَلُ قَلْبُهُما كما لم يَجُزْ فيهِما التَّقْدِيمُ والتَّأخِيرُ»<sup>(١)</sup>.

يُرِيدُ بِالْقَلْبِ أَنْ تَقُولَ: ما إلا زيد فيها، وما علمت أن إلا زيداً فيهما، فتُقدِّمُ المُستثنى وتُصحِّبُه الأداة؛ لتتلازِمُهُما، وتُؤخِّرُ ما قام مقام المُستثنى منه<sup>(٢)</sup>، فيقع أحدهما موقع الآخر. فالقلبُ في النصِّ - إذا - تقديمٌ وتأخيرٌ لجزأين بينهما رباطٌ؛ به يقع أحدهما موقع الآخر.

وأما قوله (كما لم يَجُزْ فيهِما التَّقْدِيمُ والتَّأخِيرُ) فأراد به أن (ما) (وأن) لا يتصرفان تصرفَ الفعل؛ فلا يتقدَّمُ خبرُهُما على اسمِهِما، ولا يتقدَّمُ أحدُ معموليهِما عليهِما؛ فاستعمل مصطلح (التَّقْدِيمُ والتَّأخِيرُ) لما أراد المطلق، ولم يستعمل (القلب)؛ لأنَّه لم يقصد إلى تقديمٍ وتأخيرٍ لجزأين مخصوصين يقع أحدهما موقع الآخر. والله أعلم.

## والنصُّ الرَّابِعُ:

قال في الباب الثاني من أبواب (حتى): «وإنما ذا قولٌ كان النَّحويون يقولونه ويأخذونه بوجهٍ ضعيفٍ؛ يقولون: إذا لم يَجُزْ القلبُ نَصَبَنَا،

(١) الكتاب ٢/٣١٧.

(٢) شرح الرماني ٤٥٨ - ٤٥٩ (رسالة دكتوراه)، وراجع: الأصول ١/٢٩٨، شرح السيرافي ٣/١٠٥، اب، التعليقة

فيدخلُ عليهم: قد سرتُ حتَّى أدخلُها = أن ينصبوا<sup>(١)</sup>، وليس في الدنيا عربيٌّ يرفعُ: سرتُ حتَّى أدخلُها = إلا وهو يرفعُ إذا قال: قد سرتُ<sup>(٢)</sup>. يدلُّ كلامه بالمفهوم على أن قلبَ (سرتُ حتَّى أدخلُها) جائزٌ، وقلْبُه - بإجماعٍ - أن تقول: حتَّى أدخلُها سرتُ، فتقدّم (حتَّى) والمضارع بعدها على الفعل الذي قبلها، وتضعهما موضعه؛ لا يكونُ غيرَ ذلك<sup>(٣)</sup>، والرباطُ المقتضي مرتبتي المقدم والمؤخر أن ما بعد (حتَّى) مسببٌ لما قبلها أو غايةٌ له.

### والنصُّ الخامسُ:

قال في (باب الأسماء التي يُجازى بها وتكون بمنزلة الذي): "وقد يجوزُ في الشعر: أتى من يأتي، وقال الهذلي<sup>(٤)</sup>:  
فقلتُ تحمّلُ فوق طوقك إنَّها مُطبَّعةٌ من يأتها لا يضيرُها  
هكذا أنشدناه يونسُ؛ كأنه قال: لا يضيرُها من يأتها؛ كما كان:  
وأني متى أشرفُ.... ..... ناظرُ<sup>(٥)</sup>  
= على القلب، ولو أُريد به حذفُ الفاءِ جان<sup>(٦)</sup>."

(١) أي: أن يوجبوا النصب، ولا يُجيزوا الرفع.

(٢) الكتاب ٢١/٣.

(٣) شرح السيرافي ٢٠٣/٣، شرح الرماني ٨٣٨ (رسالة دكتوراه)، الارتشاف ٤٠٦/٣.

(٤) هو أبو ذؤيب ديوان الهذليين ١٥٤/١، شرح أشعار الهذليين ٢٠٨/١، شرح أبيات سيبويه ١٩٣/٢، الخزانة ٥٧/٩.

(٥) بيتٌ لذى الرمة، هو على النتمام:

وأني متى أشرفُ على الجانب الذي به أنت من بين الجوانب ناظرُ.

ديوان ذي الرمة ١٠١٤، الكتاب ٦٨/٣، شرح أبيات سيبويه ٩٢/٢، الخزانة ٥١/٩.

(٦) الكتاب ٧٠/٣ - ٧١.

أجاز - كما ترى - أن يكونَ (مَنْ يَأْتِيهَا لَا يَضِيرُهَا) مقلوباً عن (لا يَضِيرُهَا مَنْ يَأْتِيهَا)، وأن يكونَ (وَأْتِي مَتَى أُشْرِفُ ... نَاطِرٌ) مقلوباً عن (وَأْتِي نَاطِرٌ مَتَى أُشْرِفُ): تَقَدَّمَتْ بِالْقَلْبِ أَدَاةُ الشَّرْطِ وَفَعَلُهُ عَلَى الْخَبَرِ - وهو دليلُ الجواب - فوقها موقعه، والرباطُ أنَّ الْخَبَرَ مَعْلُقٌ بِالشَّرْطِ.

وذا القَلْبُ أجازهُ سيبويه في البيتين، وأجاز أن يكونا على حذف فاء الجواب، والفارقُ بين الوجهين: أنَّ الكلامَ على القَلْبِ إخبارٌ مَعْلُقٌ بشرط، وعلى حذف الفاء شرطٌ وجوابٌ<sup>(١)</sup>.

وللمبرد وتلميذه ابن السراج كلامٌ على الوجه الأول ليس ذا موضع تفصيله<sup>(٢)</sup>.

### وَالنَّصُّ السَّادِسُ:

قال في (باب الجزاء إذا أدخلت فيه ألف الاستفهام): «فلو قلت: إن أتيتني آتيك؛ على القَلْبِ = كان حسناً»<sup>(٣)</sup>.

يعني: على أن في التَّرْكِيْبِ تَقْدِيْمًا وَتَأْخِيرًا، وَأَصْلُهُ: آتِيكَ إِنْ أَتَيْتَنِي، وَقِصَّتُهُ كَقِصَّةِ الْبَيْتَيْنِ، إِلَّا أَنَّهُ جَعَلَ الْقَلْبَ هُنَا حَسَنًا؛ لِمَكَانِ عَدَمِ ظَهْوَرِ عَمَلِ الْأَدَاةِ فِي فِعْلِ الشَّرْطِ، وَقَصَرَ مَا فِي الْبَيْتَيْنِ عَلَى الضَّرُورَةِ؛ لِأَنَّ جَزْمَ فِعْلِ الشَّرْطِ ظَاهِرٌ<sup>(٤)</sup>.

(١) شرح السيرافي ٢/٢٢٢. وللفارسي في (الشعر ٢/٥٠٦) كلامٌ على فاعل (يضير) في الوجهين.

(٢) راجع: المقترض ١/٧١ - ٧٢، الكامل ١/١٢٤، الأصول ٣/٤٦١ - ٤٦٢، شرح السيرافي ٣/٢٣٢ - ٢٣٣، البغداديات ٤٥٦.

(٣) الكتاب ٣/٨٣.

(٤) انظر: الكتاب ٣/٦٦ - ٦٧.

## والنَّصُّ السَّابِعُ:

قال في (باب من أبواب أن تكون أن فيه مبنية<sup>(١)</sup>) على ما قبلها، وذلك قولك: أحقاً أنك ذاهبٌ: "وسألت الخليل فقلت: ما منعمهم أن يقولوا: أحقاً إنك ذاهبٌ؛ على القلب؛ كأنك قلت: إنك ذاهبٌ حقاً ... فقال: ليس هذا من مواضع (إن)؛ لأن (إن) لا يُبتدأ بها في كل موضع، ولو جاز هذا لجاز: يوم الجمعة إنك ذاهبٌ؛ تُريد: إنك ذاهبٌ يوم الجمعة، ولقلت أيضاً: لا محالة إنك ذاهبٌ؛ تُريد: إنك لا محالة ذاهبٌ، فلما لم يَجُزْ ذلك حملوه على: أي حق أنك ذاهبٌ"<sup>(٢)</sup>.

يُريد بالقلب: أن تكون (حقاً) مقدّمة على (إن) وواقعة موقعها، وذا القلبُ منعه الخليلُ وسيبويه كما ترى؛ لأن (إن) لها الصدارة، فلا يتقدّم عليها شيء من جملتها<sup>(٣)</sup>.

وأجازه الأخصّسُ، وحكى أن «من العرب من يقول: حقاً إنك ذاهبٌ؛ على القلب، فنصبوا على المصدر؛ كأنهم قالوا: أحقُّ ذلك حقاً»<sup>(٤)</sup>؛ يعني أنه مصدرٌ مؤكّدٌ لمضمون الجملة.

(١) لم يُرد البناء الصناعي الذي استعمله في حديثه عن المبتدأ والخبر، ولو أراد له عكس فقال: مبنيةً عليها ما قبلها؛ لأنه في موضع خبر المصدر المؤول منها ومما بعدها، ولكنه أراد أن لزوم فتح (أن) هنا حكمٌ مبنيةً على ما قبلها؛ أي: معتمداً على ما قبلها.

راجع: شرح السيراني في ٣١/٤، تنقيح الألباب ٢٢٤ - ٢٢٥.

(٢) الكتاب ١٢٥/٣. ومثله في: ١٣٧/٣.

(٣) شرح الرماني ٢٢٢ (رسالة دكتوراه: الموسى)، تنقيح الألباب ٢٢٥، ٢٢٧.

(٤) تنقيح الألباب ٢٢٥. ونقل المازني عن قوم قليلين جواز (يوم الجمعة إنك منطلق) على القلب، راجع: الأصول

١٧٤/١.

وأول ابنُ خروف الحكاية على مذهب القسم بعد (حقاً) لا على مذهب القلب، ونقل قولهم: حقاً لآتينك = دليلاً على استعمالهم (حقاً) في القسم<sup>(١)</sup>.

### وجملة القول:

أولئك النصوص اللاتي فيهن ذكرُ (القلب) التركيبي ومفاتيحه، وبسوقهن يضح أن (القلب) في التركيب عند سيبويه: (تقديم وتأخير طرفاه بينهما رابطة تقتضي رتبتيهما، وبه يقع أحدهما موقع الآخر، ولا يصحبه تغير آخر):

فأما أنه تقديم وتأخير فتتعلق به النصوص، وتدل عليه الأمثلة. وأما أن طرفيه بينهما رابطة فتدل عليه النصوص بالمفهوم؛ إذ هما في الأول عامل ومعمول، وفي الثاني صفة أولى وصفة ثانية لموصوف واحد، وفي الثالث مستثنى وقائم مقام المستثنى منه، وفي الرابع سبب ومسبب، وفي الخامس والسادس خبر وما علق به، وفي السابع (إن) وأحد متعلقات جملتها. وترى فيهن جميعاً اقتضاء الرابطة أن تكون رتبة المقدم بعد المؤخر.

وأما أنه تبادل موقعي فتفهمه الأمثلة؛ إذ فيها وقع المقدم موقع المؤخر. وأما أنه لا يصحبه تغيير فيدلك عليه أن سيبويه جعل قلب (مررت برجل حسن الوجه جميله) أن يقال: مررت برجل جميله حسن الوجه؛ فلم يُغيّر المقلوب بحسب مقتضى قاعدة الضمير، ومن أجلها منعه.

(١) تنقيح الألباب ٢٢٥، ٢٢٧.

وبهؤلاء الفصول بان أن كلَّ قلبٍ في التَّركيب عند سيبويه تقديمٌ وتأخيرٌ، وأن ليس كلُّ تقديمٍ وتأخيرٍ قلباً، والله أعلمُ.  
 ذلك حديثٌ مفهوم (القلب) في المسألة، وينبني عليه ثلاثُ كلماتٍ:  
 الكلمةُ الأولى: كلامٌ على كلامٍ للأستاذ المحقق عبد السلام هارون،  
 وتفصيله على النحو الآتي:

قال - رحمه الله - في فهارس (الكتاب):

«القلبُ بمعنى عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبةً ٢: ٥١.٥٠.

بمعنى التَّقديم والتَّأخير في المبتدأ أو الخير ٣: ١٢٥، ١٣٧.

بمعنى تقديم الجواب على الشرط ٣: ٨٣»<sup>(١)</sup>.

وفي قوله نظرٌ من وجوه:

الأوَّل: فاتِه (القلبُ) في: النَّصِّ الأوَّل، والنَّصِّ الثَّالث، والنَّصِّ

الخامس.

والثَّاني: جَعَلَ - كما ترى - للقلبِ في التَّركيب عند سيبويه أكثر

من مفهوم، وقد رأيتُ أن مفهومه واحدٌ ومساائله متعدِّدة.

والثَّالثُ: قال: "القلبُ بمعنى عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبةً؛

يريد: القلبُ في النَّصِّ الثَّاني، وقد رأيتُ فيه عودَ الضمير على متأخرٍ

لفظاً ورتبةً هو مانعُ القلب، فكيف يكونُ مانعُ القلبِ هو القلبُ؟

والرَّابع: قال: «بمعنى التَّقديم والتَّأخير في المبتدأ أو الخير»؛ يريدُ:

القلبُ في النَّصِّ السَّابع، والقلبُ ثمَّ تقديم لفظه من جملة (إن) عليها.

(١) الكتاب (الفهارس) ٣٤٠/٥.

والخامس: قال: «بمعنى تقديم الجواب على الشرط»: يريدُ القلبُ في النَّصِّ السَّادِسِ، وقد مضى أنَّ القَلْبَ فيه تقديمُ أداةِ الشرطِ وفِعْلُهُ على الخَبَرِ المَعْلُوقِ بالشرطِ، وهو دليلُ الجوابِ وليسَ؛ فعلى قول الأستاذ عبد السلام هارون يكون (آتيك إن أتيتني) مقلوباً، ويكونُ (إن أتيتني آتيك) هو الأصلُ، والذي قاله سيبويه أنَّ الأول على الأصل والثاني مقلوبٌ، فالقولان - كما ترى - متناقضان.

والكلمة الثانية: كلامٌ على قولٍ للدكتور صالح بن سعيد الزهراني، وتفصيله على النحو الآتي:

قال في بحثٍ عنوانه (جماليات القلب في البلاغة العربية): «القلب على مستوى التركيب: يُمَثِّلُ القَلْبُ المَكَانِيَّ في بناء الجملة في العربية مظهراً من مظاهر النشّاط اللغويّ؛ حيثُ يتقدمُ ما حقه التأخير، ويتأخّرُ ما حقه التقديمُ، والذي يُسَوِّغُ هذا النشّاط في بناء الجملة هو الإعراب؛ الذي يمنح الكلمة حرّية الحركة داخل السّياق مع احتفاظها برتبتها، وقد كان هذا النوعُ من القلب اللغويّ مثاراً خلافٍ بين البيانين، وهو خلافٌ يمكن حصره في ثلاثة اتجاهات:

١. اتّجاه الرّفْض.
٢. اتّجاه القبول.
٣. اتّجاه الوسطيّة»<sup>(١)</sup>.

(١) جماليات القلب في البلاغة العربية (مجلة جامعة الإمام: ع ١٩ ص ٣٧٩).



ثم فصلَ الثلاثةَ، وذكر خلالَ تفصيله شواهدَ القلب الذي قصد إليه؛ كقولهم: أُدْخِلَ فَوْهَ الْحَجَرِ، وقولهم: أَدْخَلْتُ فِي رَأْسِي الْقَلَنْسُوءَ، وقولهم: خَرَقَ الثَّوْبَ الْمَسْمَارَ، وقول عروة بن الورد:

فَدَيْتُ بِنَفْسِهِ نَفْسِي وَمَالِي      وَمَا آلُوكَ إِلَّا مَا أُطِيقُ<sup>(١)</sup>

وقول الحطيئة:

فَلَمَّا خَشِيتُ الْهَوْنَ وَالْعَيْرُ مُمْسِكٌ      عَلَى رَغْمِهِ مَا أَمْسَكَ الْحَبْلَ حَافِرُهُ<sup>(٢)</sup>

كذلك قال الدكتور وكذا استشهد.

قلتُ: ما فَصَلَهُ واستشهد له هو ما سَمَاهُ ابْنُ فَارِسٍ (الْقَلْبَ فِي الْقِصَّةِ)<sup>(٣)</sup>، وهو قَلْبٌ فِي الْوِظِيْفَةِ النَّحْوِيَّةِ وَالْإِعْرَابِ، ولذا سُمِّيَ فِي بَعْضِ الْمَصَادِرِ (قَلْبَ الْمَعْنَى)<sup>(٤)</sup> و(قَلْبَ الْإِعْرَابِ)<sup>(٥)</sup>، وكان سيبويه قد ذكر جملةً من أمثله، وراه جارياً على سعة الكلام، ولم يستعمل في كلامه عليه مصطلح (القلب)<sup>(٦)</sup>، ثم تكلم عليه علماء العربية<sup>(٧)</sup>، وبوبَ له بعضهم<sup>(٨)</sup>.

ولست أرى رأيَ الدكتور صالح في قوله المنقول آنفاً، وفيما يأتي تبياناً:

- 
- (١) شعر عروة ١٢٧.  
 (٢) ديوان الحطيئة ٢٤ - ٢٥.  
 (٣) الصاحبي ٣٢٩. وانظر: القلب في القصة ٨.  
 (٤) التنبية ٥١٤.  
 (٥) ضرائر الشعر ٢٦٦.  
 (٦) الكتاب ١٨١/١.  
 (٧) معاني القرآن للأخفش ١٢٤، معاني القرآن للزجاج ٩٩/١، ١٣١، ١٨٢/٣، تأويل مشكل القرآن ١٩٣، المنتخب ٦٢٧/٢، الأصول ٤٦٣/٣، التنبية ٢٢٣، ٥١٤، أمالي ابن الشجري ١٣٥/٢ - ١٢٧، المغني ٧٠٩/٦.  
 (٨) كالفارسي في: الشعر ١٠٥/١، وابن فارس في: الصاحبي ٣٢٩.

دلّ كلامه على أنّ القلبَ الذي فصله واستشهد له كالقلبِ في مسألة البحث؛ مناطه التّقديمُ والتّأخيرُ في اللفظ، فإن كانا كان، وإن لم يكونا لم يكن؛ ألم ترأه سمّاه (القلب المكانيّ في بناء الجملة)، ثم قال: «حيثُ يتقدّم ما حقّه التّأخيرُ ويتأخّر ما حقّه التّقديمُ»، ثم جعل مسوّغَه قرينةَ الإعراب.

وما القولُ هنالك، وليس القلبان شرعاً سواءً؛ إذ القلبُ الذي قصد إليه مناطه قلبُ الإعراب والوظيفة النّحوية، وحالاته بحسب التّقديم والتّأخير اللّفظيّين ثلاثٌ:

في الأولى يكونُ وكلُّ لفظٍ لازمٌ موقعه؛ كالذي في بيت الحطيئة. وفي الثانية يكونُ ومعه تقديمٌ وتأخيرٌ لفظيان، ولكنّ رفعهما لا يرفعه؛ كالذي في قولهم: خرق الثوبُ المسمارَ. وفي الثالثة يكونُ ومن مقتضياته التّقديمُ والتّأخيرُ في اللفظ؛ كقلب المعطوف والمعطوف عليه.

وكفّيك من مصدّقات هذا المناطِ ما يأتي:

. قولُ سيبويه . وهو ممّا وقف عليه الدكتور ونقله .: «وأما قوله: أدخَلَ فوه الحجر؛ فهذا جرى على سعة الكلام، والجيدُ: أدخَلَ فاه الحجرُ، كما قال: أدخلتُ في رأسي القلنسوةَ، والجيدُ: أدخلتُ في القلنسوةَ رأسي»<sup>(١)</sup>؛ نظرَ إلى قلب الإعراب، ولم يحفلُ

(١) الكتاب ١/ ١٨١.

بالتقديم والتأخير في اللفظ؛ ألم تر أنه في رده المثال الأول إلى الأصل غير الإعراب، ولم يُغيّر مواقع الألفاظ. فصلُ أبي عليّ الفارسيّ في كتاب (الشعر) البابين؛ إذ عقد باباً للتقديم والتأخير في اللفظ؛ سَمَاهُ (بابٌ من التقديم والتأخير)، وذكر فيه شواهد لم تجرِ على ضوابط التقديم والتأخير في اللفظ<sup>(١)</sup>، ثم عقد عقبيه باباً للقلب الذي فصله الدكتور صالح؛ سَمَاهُ (بابٌ ممّا قلب الكلام فيه عن الحدّ الذي ينبغي أن يكون عليه) وذكر تحته شواهد فيها قلبٌ للإعراب والوظيفة النحوية، ونظر إليه في كلامه عليها، ولم ينظر إلى ما في لفظ بعضها من تقديم وتأخير<sup>(٢)</sup> ثم قال بعد ذكره تلك الشواهد معطوفاتٍ بالواو: «وهذا الضربُ كثيرٌ، وأمّا قوله [الفرزدق]:

إلى ملكٍ ما أمه من محاربٍ أبوه ولا كانت كليبٌ تُصاهره<sup>(٣)</sup>

فتقديره: أبوه ما أمه من محاربٍ، فقدّم خبر المبتدأ وهو جملة؛

كما قدّمه وهو منفردٌ؛ نحو: منطلقٌ زيدٌ<sup>(٤)</sup>.

فأذن فصله البابين ثم فصله في الباب الثاني بيتَ الفرزدق عمّا قبله

= أن جهة البابين منفكةٌ: فجّهةُ الأول التقديمُ والتأخيرُ في بعض ألفاظ التركيب، وجّهةُ الثاني قلبُ الإعراب والوظيفة النحوية.

(١) الشعر ٩٨/١ - ١٠٤.

(٢) الشعر ١٠٥/١ - ١٠٩.

(٣) ديوان الفرزدق ٣١٢/١.

(٤) الشعر ١٠٩/١.

- من شواهد الدكتور صالح بيت الحطيئة المتقدم، والمستشهد فيه (ما أمسك الحبل حافرهُ)، وليس في لفظه تقديم وتأخير؛ إذ هو مقلوبُ (ما أمسك الحبل حافرهُ) <sup>(١)</sup>.

ومثله - ولم يذكره الدكتور - قول الأخطل:

مثلُ القنافزِ هداجونَ قد بلغتُ نجرانَ <sup>(٢)</sup> أو بلغتُ سواتهم هجرَ <sup>(٣)</sup>  
إذ هو مقلوبُ (أو بلغتُ سواتهم هجرَ)، وليس في لفظه تقديم وتأخير.  
وقولُ ذي الرُّمة:

أريتُ المهاري والديها كليهما بصحراء غُفلٍ يرفعُ الآلَ ميلها <sup>(٤)</sup>  
فيه قلبُ أصله (يرفعُ الآلَ ميلها) <sup>(٥)</sup>، ولا تقديم في لفظه ولا تأخير  
كما ترى.

فإذا ثبت أن مناطَ القلبِ الذي قصد إليه الدكتور هو قلبُ الإعراب والوظيفة التحوية - وهو ثابت؛ إن شاء الله - بان أن قوله: «والذي يسوِّغُ هذا النشاطَ في بناء الجملة هو الإعرابُ الذي يمنحُ الكلمةَ حريةَ الحركة» = فيه دَخَلُ؛ إذ كيف يسوِّغُهُ الإعرابُ وهو قلبُ للإعراب؟ وإنما مسوِّغُهُ ما سماه سيبويه (سعة الكلام) التي أبحاثُ الاستغناء عن قرينة الإعراب بقرينة المعنى <sup>(٦)</sup>.

(١) الشعر ١٠٥/١.

(٢) يروى بالرفع والنصب. راجع ما كتبه الدكتور محمود الطناحي في حواشي: الشعر ١٠٨/١.

(٣) كذا رواه النحويون واللغويون، انظر: معاني القرآن للأخفش ١/١٢٤، تأويل مشكل القرآن ١٩٤، المنتخب ٦٣، الأصول ٣/٤٦٤، ضرورة الشعر ١٧٣، وفي (شعر الأخطل ٣١٢): «أو حُدَّتْ»، ولا شاهد فيها.

(٤) ديوان ذي الرُّمة ٢/٩٢٥ - ٩٢٦، شرح أشعار الهذليين ١/١٢٥.

(٥) المنتخب ٦٢٩، القلب في القصة ١٤.

(٦) راجع: القرينة في اللغة العربية ٢٢٦.

وبان - أيضاً - أن مناطه لو كان التّقديم والتّأخير في اللفظ؛ لما صحَّ أن يُقال (فيه ثلاثة اتّجاهات: الرّفْض والقبول والوسطية)؛ لأنّ التّقديم والتّأخير في اللفظ ليس فيه رفضٌ مطلقٌ ولا قبولٌ مطلقٌ، وإنما جوازُه ومنعُه مقيّدان بقيودٍ فصلّها النّحويون.

ذلك، وأرى الدكتور صالحاً صدر في كلامه عن قول ابن قتيبة<sup>(١)</sup>: «ومن المقلوب أن يُقدّم ما يوضّحه التّأخير ويؤخّر ما يوضّحه التّقديم»<sup>(٢)</sup>، والذي أرادَه ابن قتيبة - فيما بدا لي من جملة كلامه وشواهدِه - أن بعض القلب في الإعراب يكون معه تقديمٌ في اللفظ وتأخيرٌ، ولم يرد أن القلب هو التّقديم والتّأخير في اللفظ، ويدلُّك على أنّه لم يُرده استشهادهُ بيت الأخطل وليس في ألفاظه تقديمٌ وتأخيرٌ، وقوله عقب إنشاد بيت الحطيئة: «وكان الوجه أن يقول: ما أمسك حافره الحبل، فقلب»<sup>(٣)</sup> فتراه في الوجه الذي يرفع القلب ردّ الإعراب إلى أصله، ثم تراه فيه قدّم المفعول على الفاعل وقد كانا في البيت في موقعيهما؛ فأفهم ذاك أن القلب في القصة عنده ليس مناطه التّقديم والتّأخير في اللفظ. والله أعلم.

وليس رومي من ذا القول نفي إدخال قلب الإعراب في بابة (التّقديم والتّأخير) المطلقة، وكيف أرومُه وقد رأيتُ أبا سعيد السّيرافيّ عقد باباً سمّاه (باب التّقديم والتّأخير)، وذكر فيه أبياتاً فيها قلبُ إعرابٍ فحسبُ، وأبياتاً في ألفاظها تقديمٌ وتأخيرٌ فحسبُ<sup>(٤)</sup>.

(١) وأنثر ابن قتيبة بار في مقالات الدكتور وتقسيماته.

(٢) تاويل مشكل القرآن ١٩٣.

(٣) تاويل مشكل القرآن ١٩٤.

(٤) ضرورة الشعر ١٧٣ - ١٩٤.

ولكنَّ الطَّرِيقَ إلى تلكِ البَابَةِ ليسِ الطَّرِيقَ الَّذِي سَلَكَهَ الدُّكْتُورُ صَالِحٌ؛ إذِ التَّقْدِيمُ والتَّأخِيرُ عِنْدَ أَبِي سَعِيدٍ ضَرِيانَ:

الضَّرْبُ الأوَّلُ: تَقْدِيمٌ وتَأخِيرٌ فِي الأَلْفَاظِ؛ كَقَوْلِ الفِرْزَدِقِ:

وما مثله في النَّاسِ إلا مُمَلَّكاً      أبو أمِّه حيُّ أبوه يُقَارِبُهُ<sup>(١)</sup>

والضَّرْبُ الثَّانِي: تَقْدِيمٌ وتَأخِيرٌ فِي الرُّتْبَةِ، وَهُوَ قَلْبُ الإِعْرَابِ وَالوُضُوفَةِ النَّحْوِيَّةِ، وَأَدْنَى الأَمْثَلَةِ المَوْضُوحَاتِهِ: أَنْ جَعَلَ الفَاعِلِ مَفْعُولاً تَأخِيرٌ لِرَتْبَتِهِ، وَجَعَلَ المَفْعُولِ فَاعِلاً تَقْدِيمٌ لِرَتْبَتِهِ.

وَبَيْنَ الضَّرْبَيْنِ فِي أوَّلِ البَابِ، فَقَالَ عَنِ الضَّرْبِ الأوَّلِ: «اعْلَمْ أَنَّ الشَّاعِرَ قَدْ يُضْطَرَّرُ حَتَّى يَضَعَ الكَلَامَ فِي غيرِ مَوْضِعِهِ الَّذِي يَنْبَغِي أَنْ يَوْضَعَ فِيهِ..» وَقَالَ عَنِ الضَّرْبِ الثَّانِي: «وَيَعَكْسُ الإِعْرَابُ؛ فَيَجْعَلُ الفَاعِلَ مَفْعُولاً وَالمَفْعُولَ فَاعِلاً»<sup>(٢)</sup>.

وَالكَلِمَةُ الثَّالِثَةُ: كَلَامٌ عَلَى قَوْلِ الدُّكْتُورِ مُحْسِنِ العَمِيرِيِّ: «القَلْبُ فِي القِصَّةِ: وَيُرَادُ بِهِ تَقْدِيمُ بَعْضِ أَجْزَاءِ الجُمْلَةِ عَلَى بَعْضٍ مَعَ أَخْذِ المَقْدَمِ وَالمُؤَخَّرِ الحُكْمَ الإِعْرَابِيَّ الَّذِي كَانَ لِصَاحِبِهِ...»<sup>(٣)</sup>.

فَفِيهِ أَنَّ لِقَلْبِ القِصَّةِ قَيْدَيْنِ: أَحَدُهُمَا تَقْدِيمٌ وتَأخِيرٌ فِي الأَلْفَاظِ، وَالأُخْرُ تَغْيِيرٌ فِي الإِعْرَابِ؛ فَأمَّا الثَّانِي فَتُصَدِّقُهُ الشَّوَاهِدُ، وَأمَّا الأوَّلُ فَفَقَدْ رَأَيْتَ نَقْضَهُ.

وَبكُلِّ مَا تَقَدَّمَ يَضِحُ أَنَّ (قَلْبَ) التَّرْكِيبِ الَّذِي ذَكَرَهُ سَيَبَوِيهَ = لَيْسَ كَقَلْبِ القِصَّةِ وَلَا قَرِيباً مِنْهُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) ديوان الفِرْزَدِقِ ١٠٨/١، ضرورة الشعر ١٨٦.

(٢) ضرورة الشعر ١٧٣.

(٣) القلب في القصة ٨.

## قاعدة اعتبار القلب<sup>(١)</sup> ونقد سيبويه لها.

في مسألتين يعثورهما إعرابان أحدهما النَّصْبُ = نقل سيبويه عن بعض النحويين قولهم: إذا لم يجز القلبُ وجب النَّصْبُ<sup>(٢)</sup>.

والمسألتان هما:

- الصِّفَةُ الثَّانِيَةُ للموصوف النَّكْرَةُ؛ نحو: مررتُ برجلٍ معه صَقْرٌ صائدٌ به، ونحن قومٌ ننطلقُ عامدون إلى بلد كذا، وهذا رجلٌ عاقلٌ لبيبٌ<sup>(٣)</sup>.

- والفعلُ المضارعُ بعد (حتى)؛ نحو: سرتُ حتى أدخلها، وكنتُ سرتُ حتى أدخلها<sup>(٤)</sup>.

وفيهما جعلوا القلبَ المتقدمَ مفهومه أصلاً يُبنى عليه الحكمُ الإعرابي<sup>(٥)</sup>؛ فبامتاعه يجب النَّصْبُ عندهم بدلالة منطوقهم، ويجوازه يجوزُ الإعرابان عندهم بدلالة مفهوم المخالفة<sup>(٦)</sup>.

وآتٍ - إن شاء الله تعالى - إجراء القاعدة وتفصيلُ مسألتيهما، وقبلهما أسئلةٌ ثلاثة:

(١) (اعتبار القلب) لفظُ السيرافي. وأثرته. شرح السيرافي ١١٨٠/٢، ١٢٠٣/٣.

(٢) الكتاب ٥٠/٢، ٢١/٣.

(٣) الكتاب ٥٠/٢ - ٥٢.

(٤) الكتاب ٢١/٣ - ٢٢.

(٥) راجع: شرح السيرافي ١١٧٩/٢ - ١١٨٠، ٢٠٣/٣ ب.

(٦) الكلام على القاعدة في: الانتصار ١٢٥، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٠٢، شرح السيرافي ١١٧٩/٢،

١٢٠٣/٣، التعليقة ٢٤٨/١، ١٤٠/٢، المسائل المنثورة ٥٥، شرح الرماني ١١٥٩/١، ٨٣٨ (رسالة دكتوراه)، شرح

أبيات سيبويه لابن السيرافي ٥٥٢/١، التذييل ١٢٦/٥، الارتشاف ٤٠٦/٢، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٢٠٢ ب.

الأول: مَنْ أصحاب القاعدة؟

والثاني: هل هي مقصورة على المسألتين؟

والثالث: ماصلة امتناع القلب بوجوب النَّصب؟

فأما الجوابُ عن الأول فعلى النحو الآتي:

قال سيبويه ناقلُ القاعدة مرّةً: «ولو كان هذا على القلب كما يقول النحويون لفسد كلامٌ كثيرٌ»<sup>(١)</sup> ثم قال مرّةً: «وإنما ذا قولٌ كان النحويون يقولونه»<sup>(٢)</sup>، ثم قال مرّةً: «ومما يكون فيه الرَّفْعُ شيءٌ ينصبه بعضُ الناس لقبِح القلب»<sup>(٣)</sup>؛ فأطلق عزّوها إلى النحويين مرّتين، وقيّده بالتَّبَعِيضِ مرّةً، فيُحْمَلُ المطلقُ من قوله على المقيّد.

وكذلك قيّد شُرَاحُ كلامه مثل تقييده، واختلفت ألفاظهم:

لفظ السيرافي والرّماني «بعض النحويين»<sup>(٤)</sup> ولفظُ الفارسيّ في (المسائل المنثورة) «بعض أهل النحو»<sup>(٥)</sup>، ولفظُه في (التعليقة) «قوماً من النحويين المتقدّمين»<sup>(٦)</sup> ولفظُ ابن السيرافي «قوماً من النحويين»<sup>(٧)</sup>، ولفظُ أبي حيّان «بعض القدماء»<sup>(٨)</sup>.

(١) الكتاب ٥٠/٢.

(٢) الكتاب ٢١/٣.

(٣) الكتاب ٢١/٣.

(٤) شرح السيرافي ٢٠٣/٣، شرح الرّماني ١١٥٩/١.

(٥) المسائل المنثورة ٥٥.

(٦) التعليقة ٢٤٨/١.

(٧) شرح أبيات سيبويه ٥٥٢/١.

(٨) التذييل ١١٢٦/٥، الارتشاف ٤٠٦/٢.



ولم أقف على عزوها إلى معيّنٍ إلا في (شرح أبيات سيبويه) للنحاس - وهو مختصرُ الشرح وليسَه -: فتمَّ عزيتُ إلى أهل الكوفة ومدينة السلام<sup>(١)</sup>.

وقد فصلَ إمامُ الكوفة الفراءُ في (المعاني) الكلامَ على المضارع بعد (حتى) تفصيلاً<sup>(٢)</sup>، وتحدّث فيه عن الصّفة الثانية للموصوف النكرة وما فيها من الإتياع والتّصّب على الحال<sup>(٣)</sup>، ولم أرَ في كلامه ذكراً (القلب)، بله الاعتدادَ به. واللّه أعلمُ.

وأما الجوابُ عن السّؤال الثّاني فمقاربتُهُ على النحو الآتي:  
لم يذكر سيبويه إلا المسألتين<sup>(٤)</sup>، وكذلك فعل الدّاكرو القاعدة من بعده<sup>(٥)</sup>، وكلّهم صادرون عنه، وفعلُهم ظاهرُه أنّها مقصورةٌ عليهما. ولكنّ في حجاج سيبويه لأصحابها - كما سيأتي - إلزاماً بنصب خبر المبتدأ في بعض التراكيب<sup>(٦)</sup>، ومقتضى الإلزام أن يكونوا مُطلقياً؛ إذ لو كانوا مقيديها بالمسألتين لم يلزمهم ما ألزمهموه، وسيأتي بحثُ الإلزام إن شاء الله تعالى.

(١) شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٠٢.

(٢) معاني القرآن ١٣٢/١ - ١٣٦.

(٣) معاني القرآن ١٥٥/١ - ٥٦ - ٣٦٥.

(٤) الكتاب ٥٠/٢، ٢١/٣.

(٥) الانتصار ١٢٥. شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٠٢. شرح السيرافي ١١٧٩/٢، ١٢٠٣/٣، التعليقة ٢٤٨/١.

(٦) المسائل المنشورة ٥٥، شرح الرماني ١١٥٩/١، ٨٣٨ (رسالة دكتوراه) شرح أبيات سيبويه لابن

السيرافي ٥٥٣/١، التذييل ١٢٦/٥، الارتشاف ٤٠٦/٢، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٢٠٢.

(٦) الكتاب ٥٢/٢.

وأما الجوابُ عن التَّالِثِ فتفصيلُهُ في حديث المسألتين، وجماعُهُ -  
 فيما بدا لي من مفهوم ما نقله سيبويه وما قاله الرُّماني وابنُ السِّيرافيِّ  
 خاصَّةً - أنَّ الكلمة بالإعراب الآخر (غير النصب) تأخذ معنىً نحوياً  
 يقتضي صلاحيتها للموقع الذي تُقدَّمُ إليه بالقلب، فإذا امتنع وقوعها  
 فيه امتنع أخذها ذاك المعنى التَّحويِّ<sup>(١)</sup>.  
 ذلك إجمالُ حديث القاعدة، وتفصيلُ حديث مسألتَيْها فيما يأتي:

(١) شرح الرمانى ١/١٥٩، شرح أبيات سيبويه ١/٥٥٢، شرح أبيات سيبويه والمفضل ٢٠٢ب.

## المسألة الأولى الصفة الثانية للموصوف النكرة

أفرد سيبويه باباً للصفات اللاتي يعتورهن الإتياع على النعت والنصب على الحال، وسمّاه (باب إجراء الصفة فيه على الاسم في بعض المواضع أحسن، وقد يستوي فيه إجراء الصفة على الاسم وأن تجعله خبراً)<sup>(١)</sup>؛ ويعني بالخبر: الحال<sup>(٢)</sup>.

وصدّر مسائله الصفات التواني للتكرات؛ فهنّ يحتملن في النظر الأول الإتياع للنكرة على النعت، والنصب على الحال من ضمير النكرة العائد إليها من الصفة الأولى.

وذكر ثمّ حكمين: استواء الإتياع والنصب، ورُحجان الإتياع، ورتّب حديثهما على مقاصد المتكلمين وأغراضهم الإبلافية<sup>(٣)</sup>.  
ومثّل لهما ولم يأتل:

فمن أمثله لاستواء الوجهين: (مررتُ برجلٍ معه صقرٌ صائدٌ به) و(صائداً به): الجرُّ على أنّه صفةٌ ثانيةٌ للنكرة (رجلٍ)، والنصبُ على أنّه حالٌ من الضميرِ في (معه)؛ فيكونُ من متعلقات جملة الصفة، وقربَ الوجه الثاني بأنْ شَبَّهه بقولك مبتدئاً مستغنياً بدلالة المقام عن ذكر الموصوف النكرة: معه صقرٌ صائداً به، وقربه السّيرايُّ بأنْ شَبَّهه بقولك: مررتُ برجلٍ مع جاريتِه صقرٌ صائداً به<sup>(٤)</sup>.

(١) الكتاب ٤٩/٢.

(٢) شرح السيراي ١٧٨/٢ ب.

(٣) الكتاب ٤٩/٢ - ٥١، وانظر: الأصول ٣٧/٢ - ٣٨، شرح السيراي ١٧٩/٢ اب المسائل المنشورة ٥٥، شرح الرمانى ١١٥٩/١ - ب: شرح أبيات سيبويه ٥٥١/١.

(٤) الكتاب ٤٩/٢، شرح السيراي ١١٧٨/٢ - ب، شرح الرمانى ١١٥٩/١.

والمعول عليه في الوجهين قصد المتكلم: فإن قصد إلى الإخبار أنه مرَّ برجلٍ من صفته أن معه صقراً ومن صفته الصيِّدُ به = أتبع، وإن قصد إلى الإخبار أنه مرَّ برجلٍ من صفته أن معه صقراً في حال صيده، فقيّد الصفة بحال الصيِّد = نصب. وهذا الفارقُ دلٌّ عليه سيبويه في كلامه على رُجحان الإتياع<sup>(١)</sup>.

ومن أمثله لاستوائهما - أيضاً -: (نحن قومٌ ننطلق عامدون إلى بلد كذا) و(عامدين)، و(مررتُ برجلٍ معه بازٌ قابضٍ على آخر) و(قابضاً)، و(مررتُ برجلٍ معه جبةٌ لابسٍ غيرها) و(لابساً)، و(مررتُ برجلٍ عنده صقرٌ صائغٌ بباز) و(صائداً)<sup>(٢)</sup>.

ومنها (مررتُ برجلٍ معه الفرسُ راكبٍ برذوناً) و(راكباً)، وفيه بحثٌ مبناه على نصِّ سيبويه قوله عقبَ أمثلة الاستواء السابقة: «وكذلك: مررتُ برجلٍ معه الفرسُ راكبٍ<sup>(٣)</sup> برذوناً، إن لم تُرد الصفة نصبت»، وقَرَّبَ النَّصْبَ ذلك التَّقْرِيبَ، فقال: «كَأَنَّكَ قُلْتَ: معه الفرسُ راكباً برذوناً، فهذا لا يكونُ فيه وصفاً ولا يكونُ إلا خبراً»<sup>(٤)</sup>؛ يعني: حالاً<sup>(٥)</sup>.

فاسمُ الإشارة (هذا) عائدٌ إلى المشبَّه به (معه الفرسُ راكباً برذوناً)، وامتنع الإتياعُ فيه؛ لأنه لم يتقدَّم (راكباً) ما يصلح أن تكون نعتاً له، كذا قال السيرافي والرُّماني<sup>(٦)</sup>، وقولهما القولُ.

(١) الكتاب ٥٠/٢ - ٥١، شرح السيرافي في ١٧٩/٢ ب.

(٢) الكتاب ٤٩/٢ - ٥٠.

(٣) في طبعة (باريس ٢٠٦/١): «راكباً»، وكلاهما جائزٌ محتملٌ جاءت به النسخ.

(٤) الكتاب ٥٠/٢.

(٥) شرح السيرافي في ١٧٨/٢ ب.

(٦) شرح السيرافي في ١٧٨/٢ ب، شرح الرُّماني ١٥٩/١ أ.

وذهب الدكتور محمد البكاء إلى أن (هذا) عائدٌ إلى المشبّه (مررت برجلٍ معه الفرسُ راكباً برذوناً)، ورأى أن سيبويه يمنعُ الإتياع فيه، وآخذُ الأستاذُ عبد السلام هارون في إثباته (راكب) بالجرِّ واعتماده ما في أصوله<sup>(١)</sup> بعضَ المؤاخدة، وأيدَ قوله بأنَّ تعريفَ (الفرس) في الصفة الأولى (معه الفرس) قد مازَ هذا المثالُ؛ فعرّفَ الموصوفَ ومنعَ أن توصفَ المعرفةُ بالنكرة (راكب)<sup>(٢)</sup>.

وفي قوله دَحَلُ من وجوه:

أولها: مبنى كلامه على أنَّ تعريفَ (الفرس) في الصفة الأولى قد عرّفَ الموصوفَ، ولستُ أعلمُ الصّفاتِ معرّفاتٍ، وغايةُ ما يقالُ أنَّ تعريفَ (الفرس) قد زاد الموصوفَ تخصيصاً.

وثانيها: قولُ سيبويه في صدر كلامه (وكذلك) يدلُّ على أنَّ حكم هذا المثال كحكم سوابقه، وكلهنَّ مما يستوي فيه الإتياع والنّصبُ.

وثالثها: قولُ سيبويه «إن لم تُرد الصّفة نصبت» يدلُّ بمفهوم المخالفة على أنّك إذا أردتَ الصّفة أتبعته، ولو كان الإتياع في مذهبه ممتنعاً لما كان لهذا الشرط معنى.

أولئك أمثلةُ سيبويه لاستواء الوجهين، وتراه عدّدَ ضروبها ليُريك أنَّ القلبَ الآتي ذكّره ليس المعولُ عليه.

(١) راجع: الكتاب ٥٠/٢ (هارون).

(٢) الكتاب ١٣٦/٢ (البكاء).

وأما أمثلته لِرُجْحَانِ الإِتْبَاعِ فَمِنْهَا: (مررتُ برجلٍ حسنِ الوجهِ جميله)، وأرجع رُجْحَانِ الإِتْبَاعِ إلى ضعف معنى الحال فيه؛ إذ المتكلمُ لم يرد تقييد حُسْنِ الوجه بحال الجمال، ولكنه أراد أن حسنَ الوجه وجماله صفتان ثابتان في الموصوف، وهما شرعٌ سواءٌ. ومنها (هذا رجلٌ عاقلٌ لبيبٌ)، وقصته قصةُ الأول. ورأى نصبَ الصفة الثانية فيهما على الحال ضعيفاً محمولاً على بآية سعة الكلام<sup>(١)</sup>.

ذلك قولُ سيبويه عن الوجهين وما بُنِيَ عليه مُجْمَلًا. وكان خلالَ كلامه عليهما قد أجمَلَ مذهباً آخر، فقال: «ولو كان هذا على القلب كما يقولُ النَّحْوِيُّونَ لفسَدَ كلامٌ كثيرٌ»<sup>(٢)</sup>. وتبيانُ مراده: أن هؤلاء النَّحْوِيِّينَ بنوا الحكمَ في الوجهين (الإِتْبَاعِ والنَّصْبِ) على اعتبار القلب؛ فإذا جازَ جازاً، وإذا امتنع وجبَ النَّصْبُ على الحال.

هذا مفهوم جملة كلام سيبويه على مذهبهم، وبه صرَّحَ الشَّارِحُ السِّيرَافِيُّ، وإليه أشار الشَّارِحُ الفَارْسِيُّ<sup>(٣)</sup>، وذهب ثالثُ الثلاثة الشَّارِحُ الرُّمَانِيُّ مذهباً، إذ قال: «فذهب بعضُ النَّحْوِيِّينَ إلى أن ما جاز فيه القلب حُمِلَ على الصِّفَةِ، وما لم يجز فيه القلبُ حُمِلَ على الحال»<sup>(٤)</sup>؛

(١) الكتاب ٥٠/٢ - ٥١، شرح السيرافي ١٧٩/٢ب.

(٢) الكتاب ٥٠/٢.

(٣) شرح السيرافي ١٧٩/٢، التعليقة ٢٤٨/١، المسائل المنثورة ٥٥.

(٤) شرح الرماني ١٥٩/١.

وعلى تفسيره لا يكون في مذهبهم جواز الوجهين، ولا أجد لما قال عاضداً، وكلُّ نقدٍ سيوييه لأصحاب المذهب - كما سيأتي - مقصورٌ على إيجابهم النَّصَبَ على الحال إذا امتنع القلبُ، ولو كان من مذهبهم وجوبُ الإتيان إذا جاز القلبُ لنقده كما نَقَدَ الأوَّلَ: إذ أبوابُ نقده - أرى - مُفْتَحَةٌ، وأدناها قراءةُ ابن مسعود: ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ﴾<sup>(١)</sup>؛ بنصب (مُصَدِّقًا)<sup>(٢)</sup>، ولو كان في غير القرآن العظيم لجاز القلبُ. والله أعلم.

ذلك، والمرادُ بالقلب - هنا - أن تتقدَّم الصِّفَةُ الثَّانِيَةُ على الصِّفَةِ الأولى، فتقع موقعها متصلةً بالموصوف<sup>(٣)</sup>.

ومقتضى مذهبٍ مُعْتَبَرِيهِ: وجوبُ النَّصَبِ في (مررتُ برجلٍ معه صقرٌ صائداً به)؛ لامتناع (مررتُ برجلٍ صائداً به معه صقرٌ)؛ لكيلا يعود الضمير على متأخرٍ في اللفظ والرُّتْبَةِ، وكذلك يكونُ في كلِّ ما في الصِّفَةِ الثَّانِيَةِ منه ضميرٌ يعود على شيءٍ في الصِّفَةِ الأولى<sup>(٤)</sup>.

ومقتضاه أيضاً: جوازُ الوجهين في نحو (مررتُ برجلٍ معه الفرسُ راكبٍ برْدُونًا) و(مررتُ برجلٍ معه صقرٌ صائداً بياز) و(هذا رجلٌ عاقلٌ لبيبٌ)؛ لجواز (مررتُ برجلٍ راكبٍ برْدُونًا معه الفرسُ) و(مررتُ برجلٍ صائداً بيازٍ معه صقرٌ) و(هذا رجلٌ لبيبٌ عاقلٌ).

(١) البقرة: ٨٩.

(٢) مختصر ابن خالويه ١٥. وراجع: دراسات لأسلوب القرآن الكريم ١٩٩/٣/٣.

(٣) شرح أبيات سيوييه للنحاس ٢٠٢، شرح السيراني ١١٧٩/٢، التعليقة ٢٤٨/١، المسائل المنشورة ٥٥، شرح الرماني ١١٥٩/١، شرح أبيات سيوييه لابن السيراني ٥٥٢/١، شرح أبيات سيوييه والمفصل ٢٠٢ب.

(٤) شرح السيراني ١١٧٩/٢، شرح أبيات سيوييه ٥٥٢/١.

ومبني اعتبارهم القلب في المسألة أن الإتياع على النعت يقتضي أن  
تصلح الصفة الثانية للوقوع تلو الموصوف مخرى بينها وبينه (متضامين)؛  
إذ هو الأصل في كل صفة، وليست الأولى أولى منها بذلك الموقع، فإذا  
لم تصلح له امتنع إتياعها الموصوف، فلم يبق إلا النصب على الحال<sup>(١)</sup>.  
وغير بعيد أن يكونوا ناظرين - أيضاً - إلى أن الصفة الثانية إذا  
امتنع القلب، ولزمت الوقوع بعد الصفة الأولى = كان ارتباطها  
بالضمير العائد إلى الموصوف من الصفة الأولى أشد، فطلبها حالاً.  
هذا مذهبهم ومقتضاه ومبناه.

ورده سيبويه، ووافقه المبرد فقال: «وهذا لعب من قول النحويين»<sup>(٢)</sup>،  
وتبعهما السيرافي<sup>(٣)</sup>، والفراسي<sup>(٤)</sup>، وابن السيرافي<sup>(٥)</sup>.

(١) أفدت المبني من: شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٠٢، المسائل المنثورة ٥٥، شرح الرماني ١/١٥٩، شرح أبيات  
سيبويه لابن السيرافي ١/٥٥٢، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٢٠٢ ب.  
(٢) الانتصار ١٢٥.  
(٣) شرح السيرافي ٢/١١٧٩ - ١١٨٠.  
(٤) التعليق ١/٢٤٨ - ٢٤٩، المسائل المنثورة ٥٦.  
(٥) شرح أبيات سيبويه ١/٥٥٢.



وكان ردُّ سيبويه مُحلِّي بحجاجِ عُدته السَّماعُ والإلزامُ:

فأما السَّماعُ فشاهدانِ فيهما الإِتباعُ وامتاعُ القلبِ:

الأوَّلُ: قولُ سَمِعَ العَرَبَ يقولونه، ولفظه المتلَبُّ: (هذه شاةٌ ذاتُ حَمَلٍ مُثْقَلَةٌ<sup>(١)</sup> به) <sup>(٢)</sup> برفع (مُثْقَلَةٌ)، وجعلها صفةً ثانيةً لـ(شاة)، وممتعٌ أن تَقَلِبَ فتقول: هذه شاةٌ مُثْقَلَةٌ به ذاتُ حَمَلٍ؛ لمكان عود الضمير في (به) إلى (حَمَلٍ) وهو متأخِّرٌ، ولو كان القلبُ مُعْتَبَرًا لوجب النَّصبُ وامتاعُ الإِتباعِ<sup>(٣)</sup>.

ولفظُ الشَّاهدِ في (هارون): (هذه شاةٌ ذاتُ حَمَلٍ مُثْقَلَةٌ)؛ بإسقاط (به)<sup>(٤)</sup>، وهي المُسْتَشْهَدُ؛ فلولا هي لجاز القلبُ وفاتت حجةٌ سيبويه. وبما مضى يضحُّ نقصُ التَّحْقِيقِ في قول الدكتور البكاء: «والشَّاهدُ في هذا القول أنه حجةٌ في أن الوصفَ أَحْسَنُ، فلم تنصبه على احتمال القلبِ حالاً، فتقول: هذه شاةٌ ذاتُ حَمَلٍ مُثْقَلَةٌ به»<sup>(٥)</sup> = إذ حديثُ سيبويه - كما رأيتَ - حديثٌ مُحاجَّةٍ ونَقْضٍ لوجوب النَّصبِ إذا امتنع القلبُ، وليس حديثٌ مفاضلةٍ بين الإِتباعِ على الصِّفةِ والنَّصبِ على

(١) (مُثْقَلَةٌ) بكسر القاف في: (جوروم ١/١٦٥)، (باريس ١/٢٠٧)، (طُرَّة عارف حكمت ١٩٩)، وهو من قولهم: أَثْقَلَتِ المَرأةُ ونحوها فهي مُثْقَلٌ، ومُثْقَلَةٌ إذا جرت على الفعل؛ كَمُرْضِعٍ ومُرْضِعَةٍ، وشاهدهُ قوله تعالى: ﴿ثَلَاثًا أَثَلَّتْ﴾ (مُثْقَلَةٌ) بفتح القاف في: (شرح السير في ٢/١٧٩)، (بولاق ١/٢٤٢)، (هارون ٢/٥١)، وهو من: أَثْقَلَهَا الحَمْلُ.

(٢) كذا في: الكتاب ١/١٦٥ (جوروم)، ٢٠٧/١ (باريس)، ٢٤٢/١ (بولاق)، ١٢٩/٢ (البكاء)، شرح السير في ١/١٧٩، المسائل المنثورة ٥٦، شرح الرماني ١/١٥٩، شرح أبيات سيبويه ١/٥٥٣.

(٣) الكلامُ على الشاهد في: المسائل المنثورة ٥٦. شرح الرماني ١/١٥٩، شرح أبيات سيبويه ١/٥٥٣، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٢٠٣.

(٤) الكتاب ٢/٥١.

(٥) الكتاب ٢/١٢٩ ح ٣٣ (البكاء).

الحال، وما أحسبه - لو قصد إلى الموازنة - إلا مسوياً بينهما؛ لأنَّ القول الذي سمعَه على حدِّ أمثلته لاستواء الوجهين. والله أعلمُ.

وشاهده التَّاني قولُ حسان رضي الله عنه:

ظَلَنْتُمْ بَأَنْ يَخْضَى الَّذِي قَدْ صَنَعْتُمْ وَفِينَا نَبِيٌّ عِنْدَهُ الْوَحْيُ وَاضِعُهُ<sup>(١)</sup>

ومبنى احتجاجه على أنَّ (واضعه) صفةٌ ثانيةٌ لـ(نبيِّ)، والهاءُ فيه عائدةٌ على (الوحي) في الصِّفةِ الأولى جملةً (عنده الوحي)، وفاعلُ الوضعِ النَّبيُّ ﷺ.

ووجهُه أنَّ البيتَ جاء بالإتباع مع امتناع القلب، لأنَّك لو قدَّمتَ الصِّفةَ الثَّانيةَ على الصِّفةِ الأولى، وقلت: وفينا نبيُّ واضعُه عنده الوحي؛ لكنتَ مضمراً قبل الذِّكر، وفسد الكلام؛ فدلَّ ذلك على أنَّ القلبَ غيرُ معتبرٍ في المسألة؛ إذ لو كان معتبراً لوجب نصبُ (واضعه) على الحال<sup>(٢)</sup>.

ومعنى (واضعه) - على هذا الوجه -: مُفْشِيهِ وَبِائْتُهُ، ومعنى (الوحي): ما بيَّنه اللهُ - عزَّ وجلَّ - وكشفه بالوحي للنَّبيِّ ﷺ، وليس المرادُ به حقيقةُ الإيحاء التي هي نزولُ المَلَكِ،<sup>(٣)</sup> وجاءت به صريحاً روايةٌ: .....  
وفينا نبيُّ عنده الحُكْمُ واضِعُهُ<sup>(٤)</sup>

(١) الكتاب ٥١/٢. وانظر: ديوان حسان ٢٨٦، الانتصار ١٢٥، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٠٢ (وفيه: عنده

الحق)، شرح السيراني ١١٨٠/٢، المسائل المنثورة ٥٦، شرح أبيات سيبويه لابن السيراني ٥٥٣/١، النكت ٤٦٤/١.

(٢) الكلام على استشهاد سيبويه في: شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٠٢، شرح السيراني ١١٨٠/٢، شرح الرماني

١٥٩/١ب، شرح أبيات سيبويه لابن السيراني ٥٥٣/١، تحصيل عين الذهب ٢٩٤/١، النكت ٤٦٥/١، شرح

أبيات سيبويه والمفصل ١٢٠٢.

(٣) شرح السيراني ١١٨٠/٢.

(٤) ديوان حسان ٢٨٦، وفي حاشية محققه: «في الأصل: عنده الوحي»، ولست أدري: لِمَ رغب عنها.

ذلك وفي كلام العلماء على الشاهد بحث قصته على النحو الآتي:  
 أ - قال أبو علي الفارسي وهو يذكر احتجاج سيبويه على معتبري  
 القلب: «واحتج - أيضاً - بقول حسان:  
 ظَنَنْتُمْ بَأَن يَخْفَى الَّذِي قَدْ صَنَعْتُمْ وَفِينَا رَسُولٌ عِنْدَهُ الْوَحْيُ وَاضِعُهُ  
 لِأَنَّ وَاضِعَهُ الرَّسُولُ، وَقَدْ جَرَى عَلَى (الْوَحْيِ)، وَلَمْ يَنْصِبْهُ؛ فَعَلِمَ  
 بهذا فساد قول من قال ذلك»<sup>(١)</sup>.

يُريدُ بِالْجَرِيِّ الْإِتْبَاعَ، وَيَدُلُّكَ عَلَيْهِ قَوْلُهُ قَبْلُ عَنْ (مُتَقَلَّة) فِي الشَّاهِدِ  
 الْأَوَّلِ: «وَقَدْ جَرَى عَلَى الشَّاءِ»<sup>(٢)</sup>؛ فَإِن لَمْ يَكُنْ فِي النَّصِّ تَحْرِيفٌ فَقَوْلُهُ  
 «وَقَدْ جَرَى عَلَى الْوَحْيِ» سَبَقُ قَلَمٍ؛ لِأَنَّ (وَاضِعَهُ) فِي رَأْيِ سَيْبَوِيهِ جَارٍ  
 عَلَى (رَسُولٍ).

وكان محقق كتاب أبي علي قد قال في حاشيته: «والشاهد في  
 البيت وصف النبي بكلمة (واضعه) مع إعادة الضمير»<sup>(٣)</sup>، وأراه أخذ  
 أول كلام الأعلام وأعرض عن آخره؛ فلم يُصِبِ الشاهد، وكلام  
 الأعلام على التمام: «الشاهد فيه جرى قوله (واضعه) على النبي ﷺ مع  
 إعادة الضمير على (الوحي)، وهو لا يحتمل القلب»<sup>(٤)</sup>.

ب - نقد المبرد في (مسائل الغلط) احتجاج سيبويه بالبيت، فقال:  
 «وهذا يعني: اعتبار القلب لعب من قول النحويين، ولكنه  
 احتج عليهم ببيت لاحجة فيه، وهو قول حسان:

(١) المسائل المنثورة ٥٦.

(٢) المسائل المنثورة ٥٦.

(٣) المسائل المنثورة ٥٦-٥٧.

(٤) تحصيل عين الذهب ٢٩٤/١.

ظَنَنْتُمْ بَأَن يَخْفَى الَّذِي قَدْ صَنَعْتُمْ وَفِينَا نَبِيٌّ عِنْدَهُ الْوَحْيُ وَاضِعُهُ  
 ذهب إلى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ: عنده الوحيُ واضعُ الوحيِ عنده، وإنما  
 المعنى: وفينا نبيُّ الوحيِ واضعُ عنده ما صَنَعْتُمْ؛ أي: لا يخفى  
 صنيعُكم؛ لأنَّ الوحيَ قد خَبَّرَ به النَّبِيُّ ﷺ<sup>(١)</sup>.

يعني: أَنَّ (عنده الوحيُ واضعُهُ) جملةٌ واحدةٌ في موضعِ صفةٍ  
 لـ(نبيُّ)، وأصلُ تركيبها: الوحيُ واضعُهُ عنده؛ فد(الوحيُ) مبتدأ، وهو  
 على حقيقته، و(واضعُهُ) الخبر، ومعناه: مخبَّرُ به، وفاعله ضميرُ  
 الوحيِ، والهاءُ فيه عائدةٌ إلى (الذي قد صنعتم)، و(عنده) مُتَعَلِّقٌ  
 بالخبر.

وبذا تكون لـ (نبيُّ) صفةٌ واحدةٌ فحسبُ؛ فيخرجُ البيتُ من  
 المسألة، ويبطلُ الاحتجاجُ به.

وأراه ذهب مذهباً ليس سهلاً تضعيفُهُ بله دفعه، وفيه رابطُ السببِ  
 بالمسببِ ظاهرٌ؛ إذ البيتُ متضمَّنٌ إنكاراً، وفي شطره الأولُ الأمرُ  
 المنكروبي في شطره الثاني سببُ الإنكار، وتأويلُهُ على هذا المذهب: أظننتم  
 أن يخفى صنيعُكم علينا وفينا نبيُّ يضع عنده الوحيُ ما صنعتم.  
 وهو - كما ترى - تأويلٌ متلئبٌ معنًى ومبنى.

وقولُ سيبويه غيرُ مطَّرح، والرَّابطُ فيه مضمَّنٌ، والتأويلُ عليه:  
 أظننتم أن يخفى صنيعُكم علينا وفينا نبيُّ يضعُ الوحيَ (أي: يبيثُ ما  
 بيثه الله له)، وبعضُ الوحيِ ما صنعتم.

(١) الانتصار ١٢٥.

ذانك نقدُ أبي العباس ومذهبُه كما بدوا لي، وسترى كيف  
تلقّاهما العلماء.

ج . في نسخة الخزانة التيمورية من (الانتصار) لابن ولاد . وهي ثالثةٌ  
ثلاثٌ نُسخٌ<sup>(١)</sup> : أصلهنَّ واحدٌ<sup>(٢)</sup> ، وناسخهنَّ واحدٌ<sup>(٣)</sup> ، وأزمنة  
نسخهنَّ متقاربة<sup>(٤)</sup> = رأيتُ مكانَ (واضعه) في البيت وكلام  
المبرد (واضعه) بالحاء ، ومضيتُ قاطعاً بأنّه تحريفٌ من النَّاسِخِ  
ومعولاً على إصلاح المحقق له في كلّ موضعٍ بلا تشبيه<sup>(٥)</sup> ، حتّى  
قرأتُ قولَ ابن ولاد معقّباً : « والتأويلُ الذي ذهب إليه سيبويه  
يؤولُ في المعنى إلى ما تأوّلَه محمدٌ يعني : المبرد ، إلا أن قولَ  
محمدٍ أبينُ وأوضحُ ؛ لأنّه يجيز ولم يضطرّه الاستشهادُ إلى شرِّ  
الوجهين ، وإمّا قلنا : إنّه يؤولُ في المعنى إلى التأويل الآخَر ؛ لأنّه  
إذا وضَحَ الوحيُ عنده ، وما صنعتم منه ؛ يعني : من الوحي = فقد  
وضح ما صنعوا عنده<sup>(٦)</sup> = فلما قرأته خامرتِ القطعَ محسبَةً ،  
وخشيتُ أن يكون ابنُ ولاد قد قرأ العين حاءً ، وبنى تعليقه على  
قراءته ، والله أعلم بما كان .

(١) وأختاهما محفوظتان في دار صدام للمخطوطات في بغداد . كانتا . الانتصار ٣٤ .

(٢) هو نسخة قديمة ذات خط كوفي ، كانت في النجف ثم فقدت . الانتصار ٤٠ .

(٣) هو محمد بن الطاهر السماوي . الانتصار ٣٤ .

(٤) أولاهن نسخت عام ١٣٣٦هـ ، وآخرهن نسخت عام ١٣٤٥هـ .

(٥) الانتصار ١٢٥ - ١٢٦ .

(٦) الانتصار ١٢٣ (التيمورية) .

د - نقل ابن السيرا في نقد المبرد لسيبويه، فقال: «وزعم أبو العباس أن الضمير المضاف إليه (واضع) يعود إلى (الذي)، وليس يعود إلى (الوحي)، وأبو العباس لا يرى أن اعتبار القلب صحيح، وإنما رد الاستشهاد بالبيت؛ لأنَّ عنده أن الضمير لا يجوز أن يعود إلى الوحي؛ لأنَّ النبي عليه السلام لا يجوز أن يضع الوحي، وإنما يضع ما صنع القوم؛ أي: يُخبر به ويبيئه».

ثم احتج عليه بأنَّ «المعنى الذي أنكره على سيبويه قد فعل هو مثله؛ لأنه إذا جاز أن يقال: وضعت فيكم ما صنع القوم - أي: أخبرتكم به - جاز أن يقال: وضعت فيكم الوحي؛ على معنى: أخبرتكم»<sup>(١)</sup>.

قلت: مقتضى ما نقله ابن السيرا في واحتجاه أن المبرد يرى أن فاعل الوضع ضمير (نبي)، وأنَّ (واضعه) صفة ثانية، وهذا مخالف ما في (مسائل الغلط)، فإن كان هو المصدر فقد مضت حكاية ما فيه، وإن لم يكنه فليس بممتنع - في حكم النظر - أن يكون للمبرد قولان. والله أعلم.

هـ - قال أبو سعيد السيرا في وهو يذكر شاهد سيبويه: «وقد طعن في استشهاده بالبيت»، ثم صحح مذهب سيبويه، ثم قال: «والذي ردَّ على سيبويه ذهب إلى الظاهر من الوحي الذي هو نزول الملك عليه، وليس ذلك مما يضعه النبي ﷺ، وجعل هذا

(١) شرح أبيات سيبويه ٥٥٣/١ - ٥٥٤. وانظر: شرح أبيات سيبويه والمفصل ٢٠٣.أ.

القائل [الهاء] في (واضعه) للذي صنعتم؛ كأنه قال: وفينا رسولٌ عنده الوحي مبينٌ ما صنعتُم، ولو قدّم (واضعه) على هذا التأويل، فقال: وفينا رسولٌ واضعُه؛ لجاز؛ لأنّ الهاءَ ترجعُ إلى الصنّيع وقد تقدّم ذكرُه<sup>(١)</sup>.

قلت: كلامُ أبي سعيدٍ مُفهمٌ ما أفهمه كلامُ ابنه، ولكنّه لم يُسمِّ الطاعن، ولستُ أعلمُ أحداً طعنَ في استشهاد سيبيويه غيرَ المبرد. والله أعلمُ.

و- بيّنَ الأعلَمُ شاهدَ سيبيويه تبياناً، ثم قال: «وقد رُدَّ عليه هذا التّقدير، وجُعِلَ الضّميرُ عائداً على (الذي قد صنعتُم)؛ على تقدير: وفينا نبيٌّ واضعٌ ما قد صنعتُم، لا على (الوحي) كما قدره. والحجّةُ لسيبيويه أنّ رَدّه على (الوحي) أولى؛ لأنه يريد: يضعُ فينا ما يُوحى إليه فيُنْبئنا بصنّيعكم على الحقيقة، وإذا رُدَّ الضّميرُ على (الذي) كان التّقديرُ: واضعٌ الذي صنعتُم مطلقاً، دون ربطه بالوحي الذي هو أكشَفُ لحقيقته»<sup>(٢)</sup>.

عزا الرّدّ - كما ترى - إلى مجهولٍ، فإن كان للمبردِ قاصداً؛ فما نقله مخالفٌ ما في (مسائل الغلط) من وجهين:

أحدهما: قوله: «.. على تقدير: وفينا نبيٌّ واضعٌ ما قد صنعتُم»، والتقديرُ في (مسائل الغلط): وفينا نبيٌّ الوحيُّ واضعٌ عنده ما صنعتُم؛ ففاعلُ الوضعِ في الأولِ ضميرُ (نبيّ) وفي الثاني ضميرُ (الوحي).

(١) شرح السيراني ٢/ ١١٨٠ - أ - ب. وانظر: النكت ١/ ٤٦٤ - ٤٦٥.

(٢) تحصيل عين الذهب ١/ ٢٩٤.

والآخر: قوله: «وإذا رُدَّ الضَّميرُ على (الذي) كان التَّقديرُ: واضع الذي صنعتُم مطلقاً دون ربطه بالوحي...»، والربطُ في تقدير المبرد في (مسائل الغلط) جليٌّ؛ إذ فيه فاعلُ الوضع الوحيُّ. وقد مضى حديثه.

ز. حقق السيرافي استشهاد سيبويه، ثم ذكر مذهب الطاعن، ثم أجاز وجهين آخرين، فقال: «في (واضعه) معنى آخر، وهو أن يكون من قولنا: وضعتُ الشيء؛ أي: وضعتُ منه وأسقطته، فيكون وضعُ النبي ﷺ لصنعهم إسقاطه وإبطاله. وفيه وجهٌ آخر: أن يكون (الوحي) مبتدأ، و(واضعه) خبره، و(عنده) ظرفاً لـ(واضعه)، وتقديرُ الكلام: وفيما رسولُ الوحيُّ واضعٌ ما صنعتُم عنده»<sup>(١)</sup>.

قلتُ: فأما الوجهُ الثاني فهو عينُ قول المبرد في (مسائل الغلط)، وقد مضى تبيانه.

وأما الوجه الأول - وهو حملُ الوضع على معنى الإسقاط والإبطال = فمحمّلٌ، ولكنه يُضعفُ الربطُ بالوحي، ويكاد يُذهب تفسير إنكارِ ظنهم خفاءً ما صنعوا.

أولئك أقوالُ العلماء، وبهنَّ يضحُّ أن البيتَ حمالٌ أوجه، وليس «بشاهدٍ قاطع، ولا مقصورٍ على معنى واحدٍ»<sup>(٢)</sup>.

ذلك حديثُ حجاج سيبويه المعتبري القلبِ بالسَّماع، وأمّا حديثُ حجاجه إياهم بالإلزام فجماعه قوله: «ولو كان هذا على القلبِ لفَسَدَ كلامٌ كثيرٌ»<sup>(٣)</sup>.

(١) شرح السيرافي ٢/١٨٠.ب.

(٢) الانتصار ١٢٦.

(٣) الكتاب ٥٠/٢.



وبنيةُ الإلزام . كما بدتُ لي من كلامه وتطبيقاته . عمادُها شيئان :  
أحدهما : تحقُّقُ موجبِ النَّصْبِ في مذهبهم ، وهو امتناعُ القلبِ .  
والآخرُ : امتناعُ النَّصْبِ على الحال ؛ لفسادِ التَّرْكيبِ به ، أضعفه ؛  
لضعفِ معنى الحالِ .

وتطبيقاتُهُ خمسٌ ؛ تفصيلهنَّ على النَّحو الآتي :  
التطبيقاتُ الأولى :

قوله عَقِبَ كلمته الجامعة : «ولكان الوجهُ : مررتُ برجلٍ حسنٍ  
الوجهِ جميله ؛ لأنَّك لا تقولُ : مررتُ برجلٍ جميله حسنِ الوجهِ .. ، ولم  
تَقُلْ<sup>(١)</sup> : جميله ؛ لأنَّك لم تُردِّ أن تقولَ : إنَّه حسنُ الوجهِ<sup>(٢)</sup> في هذه الحالِ ،  
ولا إنَّه حسنٌ وجهه جميلاً<sup>(٣)</sup> : أي : في هذه الحال حسنٌ وجهه<sup>(٤)</sup> ، فلم  
يُردُّ هذا المعنى ، ولكنَّه أراد أن يقولَ : هذا رجلٌ جميلُ الوجهِ ؛ كما  
يقال : هذا رجلٌ حسنُ الوجهِ ، فهذا الغالبُ في كلامِ الناسِ . وإن أردتَ  
الوجهَ الآخرَ فنصبتَ فهو جائزٌ لا بأسَ به ، وإن كان ليس له قوةُ  
الوصفِ في هذا ... ، والنَّصْبُ فيه جائزٌ على ما ذكرتُ لك ، وإنما

(١) في نسخة (جوروم ١٦٤/١) : أن في نسخة ابن السراج : " ولم يقو " وهو محتملٌ .

(٢) في نسخة (جوروم ١٦٤/١) : " إنَّه حسنُ الوجهِ " بنصب (الوجه) على ما يسمِّيه النحويون التشبيه بالمفعول به .  
وكلا الضبطين مؤدَّ غرض سبويه . وهو أن صاحب الحال في هذا التأويل صاحبُ الوجهِ .

(٣) في طرقة نسخة (جوروم ١٦٤/١) وطرة (عارف حكمت ١٩٩) : " قال أبو العباس المبرد : حسنٌ وجهه جميلاً .  
قال : وكان في كتابه : حسنٌ وجهه جميلاً .

(٤) في (عارف حكمت ١٩٩) وشرح السيراء في ١١٧٩/٢ : " ولا إنه حسنٌ وجهه جميلاً وجهه : في هذه الحال حسنٌ  
وجهه " . وأراه أبلغ في النَّصْبِ على أن صاحب الحال في هذا التأويل الوجهُ . والله أعلمُ .

ضَعُفَ لَأَنَّهُ لَمْ يُرِدْ أَنَّ الْأَوَّلَ وَقَعَ وَهُوَ فِي هَذِهِ الْحَالِ، وَلَكِنَّهُ أَرَادَ أَنَّهَا فِيهِ ثَابِتَانِ..»<sup>(١)</sup>.

يريد: أن موجبَ نصبِ الصِّفَةِ الثَّانِيَةِ عَلَى الْحَالِ فِي مَذْهَبِ مَعْتَبِرِي الْقَلْبِ = مَتَحَقِّقٌ فِي (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ الْوَجْهَ جَمِيلَةً)؛ لِأَنَّكَ لَا يَجُوزُ لَكَ أَنْ تَقْلِبَ فَتَقَدِّمَ الصِّفَةَ الثَّانِيَةَ عَلَى الْأُولَى، وَتَقُولَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ جَمِيلَةً حَسَنٍ الْوَجْهَ؛ لِمَكَانِ الْإِضْمَارِ قَبْلَ الذِّكْرِ؛ إِذِ الْهَاءُ فِي (جَمِيلَةً) لِلْوَجْهِ. وَنَسَبُ (جَمِيلَةً) عَلَى الْحَالِ يُوَدِّي مَعْنَى يَبْعُدُ عَنِ الْفَرْضِ الْغَالِبِ فِي كَلَامِ النَّاسِ؛ فَلَيْسَ الْفَرْضُ الْغَالِبُ تَقْيِيدَ الْحُسْنِ بِحَالِ الْجَمَالِ = سِوَاءٌ أَكَانَ صَاحِبُ الْحَالِ هُوَ صَاحِبُ الْوَجْهِ؛ وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ: "لَأَنَّكَ لَمْ تُرِدْ أَنْ تَقُولَ: إِنَّهُ حَسَنُ الْوَجْهِ فِي هَذِهِ الْحَالِ"، أَمْ كَانَ صَاحِبُهَا الْوَجْهَ؛ وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ: «وَلَا إِنَّهُ حَسَنٌ وَجْهُهُ جَمِيلًا؛ أَي: فِي هَذِهِ الْحَالِ حَسَنٌ وَجْهُهُ» = وَإِنَّمَا الْفَرْضُ الْغَالِبُ أَنَّ حُسْنَ وَجْهِهِ وَجَمَالَهِ صِفَتَانِ ثَابِتَتَانِ فِي الْمَوْصُوفِ عَلَى حَدِّ سِوَاءٍ، وَهَذَا الْمَعْنَى يُوَدِّيهِ جَعْلُ (جَمِيلَةً) صِفَةً ثَانِيَةً لِدِرَجَلٍ، وَلَا يُوَدِّيهِ نَسَبُهَا عَلَى الْحَالِ<sup>(٢)</sup>.

فيلزم - إذاً - أصحابَ اعتبارِ القلبِ أن ينصبوا (جميله) لتَحَقُّقِ مَوْجِبِهِ (امتناعِ القلبِ)، فَيَتَكَبَّرُوا عَنِ الْوَجْهِ الْقَوِيِّ الْغَالِبِ فِي كَلَامِ النَّاسِ، وَيَتَجَشَّمُوا مَعْنَى لَيْسَ قَوِيًّا وَلَا غَالِبًا.

(١) الكتاب ٥٠/٢ - ٥١.

(٢) راجع: شرح السبيري في ١٧٩/٢ ب. وقريب منه في: الأصول ٢٨/٢.

هذا ما بدا لي من كلام سيبويه على التَّطْبِيقَةِ الأولى، وكُلُّهُ - كما رأيتَ - مبنيٌّ على أغراض المتكلمين والفروقِ الدلالية بين النعت والحال.

وبقي من حديثها تبيهاان:

أحدهما: قال الفارسيُّ في (التعليقة) معلقاً على كلام سيبويه: "فلو كان ما ادَّعوا من أمر القلب صحيحاً لنصبتَ (جميله) من حيث يمتع القلبُ فيه: لأنَّك لو قلبتَ<sup>(١)</sup> (جميله)، فقلتَ: مررتُ برجلٍ جميله حَسَنِ الوجه = لم يجز؛ لأنَّك كنتَ تُضمَر (الوجه) قبل أن تذكره، والقلب في هذا يمتعُ، والجرُّ فيه مع امتناع القلب سائغٌ، ولو نصبتَ (جميله) لصار حالاً من التَّكْرَةِ، ولكن في المعنى ضعيفاً.

قال ابني: سيبويه: (وإن كانت ليست له قوَّة الوصف في هذا) قال أبو علي: إنما قال (ليست له قوَّة الوصف) لأنَّ الحال من النكرة قبيحةٌ، وإجراء الاسم على النكرة وصفاً أحسنُ من إجرائه عليها حالاً؛ لأنَّ النُّكْرَةَ إلى أن تقرَّبَ بالوصف من المعرفة أحوجُّ منها إلى الحال"<sup>(٢)</sup>.

أرجع أبو عليُّ ضعْفَ نصب (جميله) على الحال عند سيبويه = إلى

سببين:

الأول: ضعْفُ معنى الحال، ولكنَّه مرَّ به، ولم يفصله، وهو - كما تقدَّم - أُسُّ كلام سيبويه.

(١) قرأها المحقِّق: قُلْتُ.

(٢) التعليقة ٢٤٩/١.

والثاني: قُبِحَ الحال من النكرة؛ يعني (رجل). ولم أر هذا القبح في كلام سيبويه إن منطوقاً وإن مفهوماً، ولا أَحْسَبُهُ ناظراً إليه؛ لأن الحال عنده من الضميرِ العائدِ إلى النكرة من الصفة الأولى، وهو معرفة. والله أعلم.

والتنبيه الآخر: قال الدكتور محمد البكاء في حواشيه على (الكتاب) معلقاً على المثال: «ومثلُ هذا لا يصحُّ فيه القلبُ لتقول: هذا رجلٌ جميله حسنُ الوجه، ثم تنصبه على الحال؛ لأنه لا يجوزُ أن تجعل المعرفةَ حالاً يقع فيه الشيء»<sup>(١)</sup>.

ذهب إلى أن (جميله) لا تُنصب على الحال؛ لأنها معرفةٌ بالإضافة، وفاته أن الإضافة لفظيةٌ، وأنَّ سيبويه أجاز النَّصبَ وإن لم يره الوجه. والتَّطبيقَةُ الثانيةُ:

قولُ سيبويه خلالَ كلامه على الأولى: "ولقال: مررتُ بعبد الله معه بازك الصائدَ به، فتنصب<sup>(٢)</sup>، فهذا لا يكونُ فيه إلا الوصفُ؛ لأنه لا يجوزُ أن تجعلَ المعرفةَ حالاً يقع فيه شيء<sup>(٣)</sup>".

يعني: أنَّ موجبَ النَّصبِ في مذهب مُعتبري القلبِ متحققٌ في هذا التركيب؛ لأنك لا يجوزُ لك أن تقلبَ فتقول: مررتُ بعبد الله الصائدِ به معه بازك؛ لكيلا يكونَ إضمارٌ قبل الذُّكر، إذ الهاءُ في (به) للبا.ز.

(١) الكتاب ١٢٧/٢ (البكاء).

(٢) في (شرح السير) ١١٧٩/٢: "تنصب"، وهو أولى؛ لمناسبة (قال).

(٣) الكتاب ٥٠/٢.

وبتحقق الموجب يلزمهم أن ينصبوا (الصائد)، فيجعلوا المعرفة حالاً،  
ويضعوها موضعاً ليس لها<sup>(١)</sup>.

قلت: لا يطعن في حجاج سيبويه هنا أن كانت جملة (معه بأزك) -  
وهي طرف القلب الأول - حالاً، ولم تكن صفة أولى؛ إذ الإلزام متجة  
إلى أصل مذهبهم؛ وهو أن الصفة لا تتبع الموصوف إلا إذا صلحت أن  
تقدم إليه، فتتصل به مخلى بينه وبينه، سواء أكان الفاصل بينهما  
الحال أم الصفة الأولى.

بل أرى الإلزام إذا كان الفاصل حالاً أقوى منه إذا كان الفاصل  
صفة أولى؛ لأن الصفة من تمام الموصوف؛ فهي أحق من الحال بالوقوع  
بعده متصلة به. والله أعلم.

### والتطبيق الثالثة:

قوله: «فأما القلب فباطل»<sup>(٢)</sup>، لو كان ذلك لكان الحد والوجه في  
قوله: مررت بامرأة أخذت عبداً فضاربتة = النصب؛ لأن القلب لا  
يصلح<sup>(٣)</sup>.

يريد: أن القلب ممتنع في هذا التركيب؛ لأنك لو قابلت فقلت:  
مررت بامرأة ضاربتة فأخذت عبداً؛ لعادت الهاء في (ضاربتة) إلى  
(عبد) وهو متأخر، وبامتناعه يتحقق موجب النصب في مذهب هؤلاء،  
ويلزمهم أن يقولوا: مررت بامرأة أخذت عبداً فضاربتة، فينصبوا

(١) راجع: شرح السيرة ٢/١٧٩أ.

(٢) يريد: فأما اعتبار القلب فباطل، فتجوز.

(٣) الكتاب ٥١/٢.

(ضاربتَه) على الحال، ويفصلوا بينها وبين صاحبها بحرف العطف،  
والفصلُ بينهما به ممتع<sup>(١)</sup>.

هذا معنى كلامه، وكان المبرّد في (مسائل الغلط) قد نقل هذا  
الفصلَ بالمعنى، فقال: «ذكر النحويين الذين قالوا: مررتُ بامرأةٍ آخذةٍ  
عبدَها فضاربتَه، فقالوا: انتصب لأنَّ القلبَ لا يجوزُ»<sup>(٢)</sup>.  
وهذا القولُ مُفهِمٌ أنَّ سيبويه نقل عن هؤلاء النحويين نصبَ  
(ضاربتَه)، وأنَّه لم يورد المثالَ للإلزام.

ذلك، وليس ما أزمهوه هنا - أرى - في قوّة ما سبق؛ لأنَّ (ضاربتَه)  
معطوفةٌ على (آخذة) وتابعةٌ لها، وليست صفةً ثانيةً تابعةً للموصوف  
حتى ينطبق عليها أصلُ مذهبهم. والله أعلمُ.  
والتَّطْبِيقَةُ الرَّابِعَةُ:

قوله عَقِبَ كَلامه في الثَّالِثَةِ: «وَلَقَلْتُ: مررتُ برجلٍ عاقِلَةٍ أمُّه لبيبةٌ؛  
لأنَّه لا يصلحُ أن تُقدِّمَ (لبيبةً)، فتُضمِرَ فيها الأمَّ، ثم تقول: عاقِلَةٌ  
أمُّه»<sup>(٣)</sup>.

جلا مانعَ القلبِ (الإضمار قبل الذِّكْر)<sup>(٤)</sup>، وألزمهم نصبَ (لبيبة)  
على الحال من (الأم)؛ لتحققُ موجبِه (امتناع القلب) في قولهم، وسكت  
عن وجهِ ضَعْفِه؛ استغناءً بما قاله قبلُ عن (هذا رجلٌ عاقلٌ لبيبٌ)<sup>(٥)</sup>،

(١) التعليق ٢٤٩/١.

(٢) الانتصار ١٢٥.

(٣) الكتاب ٥١/٢.

(٤) وزاده جلاء أبو علي في: التعليق ٢٥٠/١.

(٥) الكتاب ٥١/٢. وراجع: الأصول ٢٧/٢ - ٢٨، شرح السيرافي ١٧٩/٢.

وإجماله: أنَّ نَصَبَ (لبيبة) على الحال يُؤدِّي أنَّ العَقْلَ وَقَعَ فِي حال اللبابة، وهو معنًى ليس مراداً، وإِنَّمَا المرادُ أنَّ العَقْلَ واللَّبَابَةَ صفتانِ ثابتتانِ فِي (أمه) على حدِّ سواءٍ، ولا يحقُّقه إلا إتياع (لبيبة) لـ(رجلٍ) على النَّعْتِ السَّبِيبيِّ.

فقصته - إذاً - كقصّة: مررتُ برجلٍ حَسَنِ الوجه جميله.  
والتَّطْبِيقَةُ الخَامِسَةُ:

قوله: «وممّا يُبْطِلُ القَلْبَ»<sup>(١)</sup> قوله: زيدٌ أخو عبد الله مجنونٌ به؛ إذا جعلتَ الأَخَ صفةً، والجنونَ من زيدٍ بأخيه؛ لأنّه لا يستقيم: زيدٌ مجنونٌ به أخو عبد الله»<sup>(٢)</sup>.

يحتملُ (زيدٌ أخو عبد الله مجنونٌ به) ثلاثة أوجهٍ يُعَيِّنُ أَحَدَهَا قَصْدُ المتكلم:

فِي الأول: (زيدٌ) مبتدأ، و(أخو) مبتدأ ثانٍ، و(مجنونٌ) خبرٌ للمبتدأ الثاني، وجملةُ (أخو عبد الله مجنونٌ به) خبرٌ للمبتدأ الأول، والهاءُ فِي (به) لزيدٍ.

وَفِي الثَّانِي: (زيدٌ) مبتدأ، و(أخو) خبرٌ أوَّلُ، و(مجنونٌ) خبرٌ ثانٍ، والهاءُ فِي (به) لعبد الله.

وَفِي الثَّالِث: (زيدٌ) مبتدأ، و(أخو) صفةٌ له، و(مجنونٌ) خبرٌ له، والهاءُ فِي (به) لعبد الله.

(١) يريد: وممّا يبطل اعتبار القلب، فتجوز.

(٢) الكتاب ٥٢/٢.

والثالث ما قَصَدَ إليه سيبويه، ومعنى كلامه: أن القلبَ بتقديم الخبر على الصِّفَةِ ممتنعٌ، فلا تقول: زيدٌ مجنونٌ به أخو عبد الله، وأنت تريدُ هذا المعنى؛ لعود الضمير إلى متأخِّرٍ، وللإلباس<sup>(١)</sup>.  
وبامتناع القلب يلزمهم - في رأيه - أن ينصبوا الخبرَ على الحال، وفسادُ نصبه ظاهرٌ<sup>(٢)</sup>.

هذا حِجَاؤُ سيبويه بامتناع القلب في هذا المثال، ورأى فيه الشارحُ الرُّمَانِيُّ بُعْدًا، واحتجَّ بأنَّ الخبرَ ليس كالصِّفَةِ حتى يلزمهم نصبه إذا امتنع قلبه؛ «لأنَّ الصِّفَةَ مع الموصوفِ بمنزلة اسمٍ واحدٍ؛ فهي تطلب التَّقْدِيمَ حتى تليَ الموصوفَ، وليس كذلك الخبرُ مع المُخْبِرِ عنه؛ لأنَّه منفصلٌ منه، وهو جملةٌ معه، ولولا أنَّ الاسمَ قد تمَّ لم يكن التَّانِي خبيراً عنه؛ فليس اقتضاؤه لأن يليَ المبتدأ كإقتضاء ما هو مع الأوَّلِ بمنزلة اسمٍ واحدٍ»<sup>(٣)</sup>.

ويَعْضُدُ البُعْدَ - فيما أرى - أنَّ المثالَ فيه مُنْفَصِلَانِ لمعتبري القلب:  
أحدهما: أنَّ الخبرَ ليس تابعاً للمبتدأ ولا محتملاً إعراباً آخر، وحديثهم عمَّا يكونُ فيه الإِتْبَاعُ والنَّصْبُ على الحال.  
والآخر: طرفا القلب فيه على التَّرتيبِ: صفةُ المبتدأ وخبره، وقد وقعت الصِّفَةُ في الموقع الذي هي أحقُّ به من الخبر؛ لأنها من تمام

(١) قصر مايكل جي كارتر منَعَ القلب هنا على الإلباس، انظر: نحويّ عربيّ من القرن الثامن (مجلة المورد مج ٢٠ ص ٣٢).

(٢) شرح السيراني في ٢/١١٨٠.

(٣) شرح الرماني ١/١٥٩ ب.



الموصوف، والمستظهر من كلام معتبري القلب ألا يكون طرف القلب الأول أحق بالموقع المتقدم من الطرف الثاني. والله أعلم.

ولو حمل الإلزام على الوجه الثاني لإعراب (أخو) خبراً أول، و(مجنون) خبراً ثانياً = لكان له - أرى - متأول على النحو الآتي:

من مذهب هؤلاء أن الصفة الثانية يجب نصبها على الحال إذا امتنع تقديمها بالقلب على الصفة الأولى؛ لأن إحداهما ليست أولى بالوقوع بعد الموصوف من الأخرى، فيقال لهم: يلزمكم مثل ذلك في الخبر الثاني إذا امتنع تقديمه على الخبر الأول؛ لأن أحدهما ليس أولى بالموقع المتقدم من الآخر.

**هؤلاء تطبيقات الإلزام الخمس، ويلاحظ فيهن ما يأتي:**

- مانع القلب فيهن عود الضمير إلى متأخر.
- امتناع النصب على الحال في ثلاث؛ هن: الثانية، والثالثة، والخامسة، ومانعه فساد التركيب به.
- ضعف النصب على الحال في اثنتين؛ هما: الأولى، والرابعة، ومضعفه أنه لا يؤدي المعنى الغالب في كلام الناس.
- طرفا القلب صفتان في ثلاث، وحال وصفة في واحدة، وصفة وخبر في واحدة؛ فلهما - إذاً - ثلاث صور:
- في الصورة الأولى يلزم معتبري القلب النصب بالمطابقة.
- وفي الصورة الثانية يلزمهم النصب بالأولى.
- وفي الثالثة لهم الانفصال عن الإلزام، فيما أرى.

ولا أعلمُ أحداً خالفَ سيبويه في جُملة الإلزام إلا الرُّمانيُّ؛ فإنَّه ذهب إلى أن هؤلاء النَّحْوِيِّين أرادوا بقولهم: (إذا امتنع القلب وجب النَّصْبُ) امتناع القلب في الأصل، ولم يريدوا به ظاهر اللفظ فيدخل عليهم الامتناع بالعوارض، والإضمارُ قبل الذِّكْر مانعٌ عارضٌ، وكلامه «والذي عندي في هذا أنه ألزمهم على ظاهر اللفظ لا على حقيقة المعنى، وذلك أن الأصل في الصِّفَّة أن تلي الموصوف؛ لأنها معه بمنزلة اسمٍ واحدٍ، وإنما يجوزُ الفصلُ على الاتِّساع، فإذا اعتمد الأصلُ على الحقيقة التي تجب للشيء لم يعترض عليها ما يكون من الموانع التي تعرضُ في الكلام، ولهذا نظائرُ: منها أن الخبر للمبتدأ موضعه التَّأخير، ومع ذلك فقد يعرضُ عارضٌ يمنع من التَّأخير؛ كقولك: كيف زيدٌ؟ ... فإذا توجه الكلامُ على هذا التَّأويل الحَسَن لم يلزمهم مناقضةٌ على ظاهر العبارة؛ لأنَّ المعتمدَ في ذلك على المعنى المدلول عليه لا على العبارة فقط»<sup>(١)</sup>.

ولو كان مرادهم ما ذهب إليه الرُّمانيُّ لما كان لاعتبارهم القلب في المسألة أثرٌ، ولما وجب نصبُ الصِّفَّة الثانية عندهم البتة؛ لأنَّ الصِّفَّة لا يمنع تقديمها إلى الموصوف (تضامهما) إلا عارضٌ. والله أعلمُ.

(١) شرح الرماني ١ / ١٥٩ ب.

## المسألة الثانية

### الفعلُ المضارعُ بعد (حتى)

في أبوابٍ ثلاثة فصلٌ سيبويه أحكام المضارع بعد (حتى) تفصيلاً بلغ الغاية، وبنى حديثه على الزَّمن ودلالة (حتى) وصلة ما بعدها بما قبلها، وجملة ما قاله على النحو الآتي:

يُنصب الفعلُ بعدها بأنَّ المضمره وجوباً في وجهين:

أحدهما: أن تكون بمعنى (إلى أن)، فتدلُّ على الغاية، ويكون ما بعدها غايةً لما قبلها، ومثاله الصريخُ: سرتُ حتى تطلعَ الشَّمسُ.

والآخر: أن تكون بمعنى (كي)، فتدلُّ على السَّببية، ويكون ما بعدها مُسبباً لما قبلها، ومُسْتقبلاً لما يقع، ومثاله قولك: كلَّمته حتى يأمرَ لي بشيءٍ؛ إذا كان التكلِيمُ ولما يكن الأمرُ. و(حتى) في ذينك حرفُ جرٍّ.

- ويرُفَعُ الفعلُ بعدها، فتكونُ حرفَ ابتداءٍ = في وجهين:

أحدهما: أن يكون ما بعدها مسبباً للفعلِ قبلها، ومتصلاً به، وواقعاً معه فيما مضى، ودالاً على الحال بالحكاية، ومثاله: سرتُ حتى أدخلها؛ إذا أردت: وقع مني دخولٌ متّصلٌ بسيرِ.

والآخر: أن يكون ما بعدها مسبباً لما قبلها ومنقطعاً عنه بمهلة، ويكون ما قبلها قد وقع وما بعدها يقعُ في الحال على الحقيقة، ومثاله الصريخُ: لقد رأى مني عاماً أوّلَ شيئاً حتى لا أستطيعُ أن أكلمه العامَ بشيءٍ<sup>(١)</sup>.

(١) الكتاب ٢ / ١٦٦.

ثم بَعَجَ الكلامَ؛ ففرَّعَ على هذه الجملة مسائلَ لا تكادُ تراها في كتب الخالفين.

وكأنه رأى تقاربَ الوجهِ الأوَّلِ في النَّصْبِ والوجهِ الأوَّلِ في الرَّفْعِ باشتراكهما في اتِّصالِ ما بعدَ (حتى) بما قبلها<sup>(١)</sup>؛ فأفردَ لهما باباً من الثلاثة سمَّاه "بابَ الرِّفْعِ فيما اتَّصلَ بالأوَّلِ كاتِّصاله بالفاءِ وما انتصبَ لأنَّه غايةٌ"<sup>(٢)</sup>. وبدأه بمثاله المشتهر: سِرْتُ حَتَّى أَدْخَلُهَا، وأبان الفرقَ بين الرَّفْعِ والنَّصْبِ؛ فإذا رَفَعْتَ أَخْبَرْتَ بِأَنَّكَ كَانَ مِنْكَ دُخُولٌ مُتَّصِلٌ بِسَيْرِ وَمَسَبِّ لَه، وإذا نَصَبْتَ أَخْبَرْتَ أَنَّ الدُّخُولَ غَايَةٌ سَيْرِكَ، وكان المعنى: سِرْتُ إِلَى أَنْ أَدْخَلُهَا<sup>(٣)</sup>.

ثم كَثُرَ الأمثلةُ ناظراً إلى ذينك المعنيين، وحكى خلالها عن بعض النحويين أنَّهم جعلوا القلبَ حاكماً في المسألة، فقالوا: إذا لم يجز القلبُ نَصَبَنَا<sup>(٤)</sup>، ونقدَ قولهم. وفيما نقله ونقدَه بحثٌ:

قال - رحمه الله -: "وتقول: كُنْتُ سِرْتُ حَتَّى أَدْخَلُهَا؛ إذا لم تجعل الدُّخُولَ غَايَةً، وليس بين (كُنْتُ سِرْتُ) وبين (سِرْتُ مَرَّةً فِي الزَّمَانِ الأوَّلِ حَتَّى أَدْخَلُهَا) شيءٌ، وإنما ذا قولٌ كان النحويون يقولونه ويأخذونه بوجهٍ ضعيفٍ؛ يقولون: إذا لم يجز القلبُ نَصَبَنَا، فيدخلُ

(١) راجع: شرح السيرافي ٢/٢٠٢ ب.

(٢) الكتاب ٢٠/٣.

(٣) شرح السيرافي ٢ / ٢٠٢ ب.

(٤) في قولهم: تحقيق سيأتي؛ إن شاء الله تعالى.

عليهم (قد سرتُ حتى أدخلها) أن ينصبوا، وليس في الدنيا عربيٌ يرفعُ (سرتُ حتى أدخلها) إلا هو يرفعُ إذا قال: قد سرتُ<sup>(١)</sup>.

وقال - أيضاً -: "ومما يكون فيه الرفعُ شيءٌ ينصبه بعضُ الناس لفتح القلب، وذلك: ربما سرتُ حتى أدخلها، وطالما سرتُ حتى أدخلها، وكثُر ما سرتُ حتى أدخلها، ونحو هذا. فإن احتجوا بأنه غيرُ سيرٍ واحدٍ؛ فكيف يقولون إذا قلت: سرتُ غيرَ مرّةٍ حتى أدخلها؟! وسألنا مَنْ يرفعُ في قوله: سرتُ حتى أدخلها؛ فرفعَ في (ربّما)، ولكنهم اعتزموا على النَّصبِ في ذا كما اعتزموا عليه في: قد<sup>(٢)</sup>.

ذانك ما نقله عنهم ونقدّه له فيما وقفتُ عليه من طبعات كتابه، وفيهما إجمالٌ سترى أثره خلافاً بين الشُّراح، وفي الكلام عليهما تحقيقاتٌ:

التحقيق الأول: في كلِّ أمثلة النَّصِّ يجوزُ عند سيبويه رفعُ ما بعدَ (حتى) على معنى السَّببِيَّةِ والاتِّصالِ، ونصبُه على معنى الغايةِ، والفيصلُ قَصْدُ المتكلمِ<sup>(٣)</sup>.

واختلفت نُسَخُ (الكتاب) فيما نقله من قولٍ معتبري القلبِ:

- ففي (جوروم) وطبعة (باريس) و(بولاق) و(هارون): "يقولون: إذا لم يَجْزِ القلبُ نَصْبَنَا" ووضعَ عبدالسلام هارون (نصبتنا) بين معقوفين، فأفهم أنها زيادةٌ من طبعة (باريس)، ولم تكن في

(١) الكتاب ٢ / ٢١.

(٢) الكتاب ١١٣ / ١ (جوروم)، ٣٦٩ / ١، (باريس)، ٤١٤ / ١ - ٤١٥ (بولاق)، ٢١ / ٣ - ٢٢ (هارون).

(٣) شرح الكافية ٢ / ٢٢٥.

أصوله.

وما فيهنَّ يدلُّ بالمنطوقِ على وجوبِ نُصْبِ ما بعدَ (حتَّى) إذا امتنع القلبُ، ويدلُّ بالمفهوم على جواز النَّصْبِ والرَّفْعِ إذا جاز القلبُ.

- وفي (صنعاء): "إذا لم يَجُزِ القلبُ"<sup>(١)</sup>، وفي (السيرافي): "إذا لم يَجُزِ القلبُ فيه"<sup>(٢)</sup>.

وهذا - كما ترى - كلامٌ حُذِفَ منه الجوابُ إما اختصاراً وإما سهواً، ومثله لا يعولُ عليه في تحقيق قولٍ مُجْمَلٍ مختلفٍ فيه.

- وفي (عارف حكمت)، و(طرة السيرافي؛ عن نسخة): "يقولون: إذا لم يجز القلبُ فانصِبْ، وإذا جاز فارْفَعْ"<sup>(٣)</sup>.

ومافيهما دالٌّ بالمنطوق على وجوبِ النَّصْبِ إذا امتنع القلبُ، ووجوب الرَّفْعِ إذا جاز القلبُ.

والمدلول الأولُ قطع به أبو حيان<sup>(٤)</sup>، ودلَّ عليه تفسيرُ السِّيرافيِّ والفراسيِّ والرُّمانيِّ<sup>(٥)</sup>، ويُقرِّبه ويُبعِّدُ الثالثُ أنَّ سيبويه قَصَرَ نَقْدَهُ لهم - كما سيأتي - على إيجابهم النَّصْبِ إذا امتنع القلبُ، ولو كان من مذهبهم وجوبُ الرِّفْعِ إذا جاز القلبُ؛ لَنَقَضَهُ - وهو أهونُ عليه - بقوله

(١) الكتاب ٨٣ (صنعاء).

(٢) شرح السيرافي ٢/٢٠١.

(٣) الكتاب ١٧١ب (عارف حكمت)، شرح السيرافي ٢/٢٠١.

(٤) التذييل ٥/١٢٦، الارشاف ٢/٤٠٦.

(٥) شرح السيرافي ٢/١٢٠٣، التعليقة ٢/١٤٠، شرح الرمانى ٨٢٨ (رسالة دكتوراه).

تعالى: ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ ﴿١﴾ فِي قِرَاءَةِ السَّبْعَةِ لَيْسَ نَافِعًا﴾ (٢).

والتحقيق الثاني: مبنى مذهب معتبري القلب: أن (حتى) إذا ارتفع الفعل بعدها؛ كانت حرفاً من حروف الابتداء، فاقتضى ذلك عندهم أن تصلح للابتداء بها قبل الفعل الذي هو سبب لما بعدها، فإذا لم يجز أن تقدم عليه بالقلب لم تأخذ وظيفة حرف الابتداء، وامتنع الرفع. وعليه يكون طرف القلب الأول: الفعل المسبب لما بعد (حتى)، وطرفه الثاني (حتى) والفعل الذي بعدها.

هذا مبنى اعتبارهم القلب في قول أبي الحسن الرماني (٣)، وهو - فيما أرى - قولٌ متلَبٌّ، ومن دقائق ما استظهره أبو الحسن. وذهب أبو حيان مذهباً، فذكر أنهم بنوا اعتبار القلب على تشبيه الفعل الذي قبل (حتى) المسبب لما بعدها بأفعال القلوب و(إذن) في أنهما متى قدما لم يكن من إعمالهما بُدٌّ، ومتى ما أخر (الظن) جاز إعماله والغاؤه. ثم قال: "فكانوا ينوون بـ (سرت) ليعني في: سرت حتى أدخلها| التأخير، ويُفغونه؛ كما يُفعل ذلك لـ: زيدٌ منطلقٌ ظننتُ، وأنا أكرمك إذن؛ غير أن (إذن) تُلغى إذا كانت متأخرة على كل حال، وفرق سيبويه بين (إذن) والظن وبين (سرت)؛ من حيث إن (إذن) والظن يعملان فيما بعدهما، فهما يعملان مرةً ويُغيان مرةً؛ على حسب الأسباب الموجبة لذلك، وأمّا (سرت) ونحوه مما يكون سبباً للفعل

(١) البقرة: ٢١٤.

(٢) السبعة: ١٨١.

(٣) شرح الرماني ٨٢٢، ٨٢٨ (رسالة دكتوراه).

الواقع بعد (حتى) = فلا يعمل شيئاً وإن كان سبباً؛ لأنَّ الفعل لا يعمل في الفعل، وإذا كان لا يصحُّ له عملٌ لم يصحَّ أن يُوصفَ بالإلغاء، وإنما يُوصفُ بأنه يُلغى ما كان يعملُ مرَّةً ولا يعملُ في أخرى<sup>(١)</sup>.

قلتُ: فأما ما عزاه إلى سيبويه من الاستدلال بالفرق فلم أره في نسخةٍ من نسخ (الكتاب)، ولا في شرح من شروحه.

وأما ما ذكره من بنائهم اعتبارَ القلب على التشبيه؛ فأراه استظهاراً منه رحمه الله، ولا أظنُّهم قصدوا إليه؛ إذ كيف ينوون بالمشبه لما قبل: حتى] - إذا تقدَّم - التأخير ويلغونه، والمشبه به [أفعال القلوب وإذن] إذا تقدَّم عملٌ ولم يُنَوَّبه التأخيراً؛ ولو فعلوا لأعطوا بالتشبيه المشبه حكماً ليس للمشبه به.

والتحقيق الثالث: نقل سيبويه عن المعتبري القلب أمثلةً يُوجبون فيها نَصَبَ ما بعد (حتى) لامتناع القلب، ولم يُبيِّن صورةَ القلب ولا مانعه؛ فكان اختلافُ الشُّراح الثلاثة:

١- فذهب الرُّمانيُّ إلى أنَّ مرادهم بالقلب: تقديم (حتى) والفعل

المسبَّب على الفعل المسبَّب<sup>(٢)</sup>، وتفسيره جارٍ على ما استظهره من مبنى مذهبهم، وقد مضى حديثه.

وكذلك رآه أبو حيان<sup>(٣)</sup>، ورأيه جارٍ - أيضاً - على ما استظهره في كلامه المنقول آنفاً.

(١) التذييل ١٢٦/٥ أ. ب.

(٢) شرح الرماني ٨٣٢ ، ٨٣٨ (رسالة دكتوراه).

(٣) التذييل ١٢٦/٥، الارتشاف ٤٠٦/٢.



- ٢- وذكر الفارسيُّ امتناعَ القلبِ في (قَدْ سَرْتُ حَتَّى أَدْخَلَهَا) <sup>(١)</sup>،  
ورأى صورته هكذا: سِرْتُ حَتَّى أَدْخَلَهَا قَدْ <sup>(٢)</sup>.  
فأفهم بها أَنَّ القلبَ في المسألةِ عنده: نُقِلُ أَوَّلَ كَلِمَةٍ فِي  
التركيبِ مِنَ الصَّدْرِ إِلَى الْآخِرِ.
- ٣- ولم يكن للسيرائيِّ في صورة القلب قولٌ واحدٌ؛ فمَرَاتِ رَأَاهَا  
كما رَأَاهَا الْفَارِسِيُّ <sup>(٣)</sup>، ومَرَّةً رَأَاهَا تَقْدِيمَ (حَتَّى) وَالْفِعْلِ بَعْدَهَا  
على ما تَلَّتْهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْفِعْلُ الْمُسَبَّبَ <sup>(٤)</sup>.  
وفيما يأتي تطبيق أقوال الثلاثة على ما أورده سيبويه من أمثلة  
موجبي النَّصْبِ لَامْتِنَاعِ الْقَلْبِ:  
المثال الأول (كُنْتُ سَرْتُ حَتَّى أَدْخَلَهَا):  
قَلْبُهُ فِي رَأْيِ الرُّمَانِيِّ أَنْ تَقُولَ: كُنْتُ حَتَّى أَدْخَلَهَا سَرْتُ <sup>(٥)</sup>؛ فَتُقَدِّمَ  
(حَتَّى أَدْخَلَهَا) عَلَى الْفِعْلِ الْمُسَبَّبِ لَمَّا بَعْدَ (حَتَّى)، وَتَضَعُ كُلَّ وَاحِدٍ  
منهما موضع الآخرِ.  
ومانعُه اقتضاؤه في حال الرفع الفصلَ بحرف الابتداء بين (كان)  
وغيرها جملة (سرت)؛ إذ (حتى) - إذا رفع الفعل - حرفُ ابتداءٍ ما بعدها  
مستأنفٌ منقطعٌ عما قبلها في الإعراب <sup>(٦)</sup>.

(١) سيأتي حديث هذا المثال حيث الكلام على حجاج سيبويه إن شاء الله تعالى.

(٢) التعليقة ١٤٠/٢.

(٣) شرح السيرائي في ٢/٣٠٣، ٢٠٤.

(٤) شرح السيرائي في ٢/٢٠٢.

(٥) شرح الرمانى ٨٢٢ (رسالة دكتوراه).

(٦) التعليقة ١٣٦/٢ - ١٣٧، شرح الكافية ٢/٢٠٢، ٨٦٧.

وقَلْبُهُ فِي قَوْلِ السَّيْرَاءِ: سَرْتُ حَتَّى أَدْخَلَهَا كُنْتُ<sup>(١)</sup>؛ بِنَقْلِ صَدْرِ التَّرْكِيبِ إِلَى طَرَفِهِ الْآخِرِ. وَكَذَلِكَ يَقْتَضِي قَوْلُ الْفَارَسِيِّ الْمَتَقَدِّمِ. وَالْمِثَالُ الثَّانِي (رَبِّمَا سَرْتُ حَتَّى أَدْخَلَهَا):

قَلْبُهُ فِي رَأْيِ الرُّمَّانِيِّ: رَبِّمَا حَتَّى أَدْخَلَهَا سَرْتُ<sup>(٢)</sup>، وَمَانَعُهُ أَنْ (رَبِّمَا) تَلْزِمُ الدَّخُولَ عَلَى الْفِعْلِ<sup>(٣)</sup> (تَضَامُهُمَا وَاجِبٌ)، فَلَا يُفْصَلُ بَيْنَهُمَا. وَقَلْبُهُ فِي رَأْيِ السَّيْرَاءِ: سَرْتُ حَتَّى أَدْخَلَهَا رَبِّمَا<sup>(٤)</sup>؛ كَقِيلِهِ عَنِ الْمِثَالِ الْأَوَّلِ. وَكَذَلِكَ يَقْتَضِي قَوْلُ الْفَارَسِيِّ.

وَالْمِثَالُ الثَّلَاثُ (طَالَمَا سَرْتُ حَتَّى أَدْخَلَهَا) وَالْمِثَالُ الرَّابِعُ (كَثَّرَ مَا سَرْتُ حَتَّى أَدْخَلَهَا):

قِصَّةُ الْقَلْبِ فِيهِمَا كَقِصَّتِهِ فِي الْمِثَالِ الثَّانِي؛ فَالثَّلَاثَةُ سِوَاءً<sup>(٥)</sup>. وَلَمْ يَظْهَرْ لِي فِيْمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ السَّيْرَاءِيُّ وَالْفَارَسِيُّ رَابِطُ امْتِنَاعِ الرَّفْعِ بِامْتِنَاعِ الْقَلْبِ.

وَيَدُلُّكَ عَلَى اثْتِثَابِ قَوْلِ الرُّمَّانِيِّ حُجَّتَانِ:

إِحْدَاهُمَا: أَنَّ طَرَفِي الْقَلْبِ فِيهِ ثَابِتَانِ؛ فَالطَّرْفُ الْأَوَّلُ (حَتَّى) وَمَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ، وَالطَّرْفُ الثَّانِي الْفِعْلُ الْمَسْبُوبُ لِمَا بَعْدَهَا، ذَانِكَ فِي كُلِّ الْأَمْثَلَةِ.

وَهُمَا فِي قَوْلِ السَّيْرَاءِ وَالْفَارَسِيِّ. كَمَا رَأَيْتَ. مَتَغَيَّرَانَ.

(١) شرح السَّيْرَاءِ ٢/٣٠٢.

(٢) شرح الرَّمَّانِيِّ ٨٣٢ (رسالة دكتوراه).

(٣) الكتاب ٣/١١٥.

(٤) شرح السَّيْرَاءِ ٢/٣٠٢، ٢٠٤.

(٥) شرح السَّيْرَاءِ ٢/٣٠٤، شرح الرَّمَّانِيِّ ٨٣٢ (رسالة دكتوراه)..

والأخرى: أن سيبويه نقل عن معتبري القلب - وهو يحتجُّ عليهم - أمثلةً ثلاثة يُجيزون فيها الرَّفْعَ لجواز القلب، وثلاثهِنَّ لا يكون قلبهِنَّ إلا ما ذهب إليه الرُّمانيُّ:

فأمَّا المثالُ الأوَّلُ فقوله: (سرتُ حتى أدخلها) <sup>(١)</sup>، وقلُّبه بإجماع: حتى أدخلها سرتُ <sup>(٢)</sup>، وهو - كما ترى - على منهاج مذهب الرُّماني. وأمَّا المثالُ الثاني فقوله: (سرتُ مرَّةً في الزَّمان الأوَّل حتى أدخلها) <sup>(٣)</sup>، وقلُّبه: حتَّى أدخلها سرتُ مرَّةً في الزمان الأوَّل، ولا يحتملُ - أرى - غيره. وكان السِّيرايُّ قد قال: "وهم يجيزون (سرتُ مرَّةً في الزَّمان الأوَّل حتَّى أدخلها)؛ لأنه يحسُنُ فيه القلبُ؛ تقول: سرتُ حتَّى أدخلها مرَّةً في الزَّمان الأوَّل" <sup>(٤)</sup>.

ولو كان قلبه كذلك لامتنع ووجب النَّصبُ في مذهبهم، وامتناعه من وجهين:

أحدهما: الفصلُ بحرف الابتداء بين الظَّرْفِ (مرَّةً في الزمان الأوَّل) ومتعلِّقه (سرتُ)، وما بعد حرف الابتداء كلامٌ مستأنفٌ لا يتعلَّقُ بما قبله في الإعراب.

والآخَرُ: الإلباسُ في المتعلِّق، فلا يَدري المخاطبُ: أهو (سرتُ) أم (أدخلها).

(١) الكتاب ٢/ ٢١.

(٢) شرح السيراي في ٢/ ١٢٠٢، شرح الرماني ٨٣٢، ٨٣٨ (رسالة دكتوراه)، الارتشاف ٢/ ٤٠٦.

(٣) الكتاب ٢/ ٢١.

(٤) شرح السيراي في ٢/ ١٢٠٢.

وأما المثال الثالث فقوله: (سرتُ غيرَ مرّةٍ حتى أدخلها) <sup>(١)</sup>، وقَلْبُهُ: حتى أدخلها سرتُ غيرَ مرّةٍ، وقِصَّتُهُ كقصّة القلب في المثال الثاني. والله أعلمُ.

والتحقيق الرابع: ليس منعٌ معتبري القلب الرفع مقصوراً على ما ذكره سيبويه من الأمثلة الأربعة، بل يتعدّها إلى كلِّ ما صدقت عليه قاعدتهم: (إذا لم يجرِ القلبُ نصبنا)؛ فيدخلُ فيه من أمثلة (الكتاب):

- (إني سرتُ حتى أدخلها) <sup>(٢)</sup>؛ لامتناع: إني حتى أدخلها سرتُ.
- (ورأيتُ عبدَ الله سار حتى يدخلها) <sup>(٣)</sup>؛ لامتناع: رأيتُ عبدَ الله حتى يدخلها سار.

ومانع القلب فيهما كمانعه في: كنتُ سرتُ حتى أدخلها.

- (قلّما سرتُ حتى أدخلها) <sup>(٤)</sup>؛ لامتناع: قلّما حتّى أدخلها سرتُ، ومانعُه كمانع: ربما حتّى أدخلها سرتُ.

ويدلُّك على أن سيبويه لم يقصد إلى الحصر قوله: "ونحو هذا".

والتحقيق الخامس: ردُّ سيبويه مذهبَ المعتبري القلب، وبنى ردهً على الاستدلال وشبه حوارٍ حجاجيٍّ مفترض:

فأما الاستدلالُ فكانَ أضرِباً؛ جملتها: الاستدلالُ بالنظير في المعنى، والاستدلالُ بإلزامهم بما يخالف المسموع، والاستدلالُ بالسَّماع:

(١) الكتاب ٢٢/٣، شرح السيرافي ٢/ ٢٠٤.

(٢) الكتاب ٢٠/٣.

(٣) الكتاب ٢٠/٣.

(٤) الكتاب ٢٢/٣.

- فاستدلّاهُ بالنّظير في المعنى قوله: "وليس بين (كنتُ سِرْتُ  
 احتى أدخلها)) وبين (سرتُ مرّةً في الزّمان الأول حتّى أدخلها) =  
 شيء"<sup>(١)</sup>.

ومراده: أنّ هؤلاء منعوا الرفع في (كنتُ سرتُ حتى أدخلها)؛  
 لامتناع القلب، وأجازوه في (سرتُ مرّةً في الزمان الأول حتّى أدخلها)؛  
 لجواز القلب، والمثالان في المعنى سواء؛ لأنّ دلالة (كان) على الماضي  
 الغابر كدلالة (مرّةً في الزمان الأول) عليه، واستواؤهما في المعنى  
 يقتضي أن يُسوّى بينهما في الرفع والنّصب<sup>(٢)</sup>.

وكأنه بهذا الاستدلال يراهم أفرطوا في اعتبار الشكل، وفرطوا  
 في مطلب المعنى.

- واستدلّاهُ بالإلزام قوله: "يقولون: إذا لم يجز القلبُ نصبتنا،  
 فيدخلُ عليهم (قد سرتُ حتى أدخلها) أن ينصبوا، وليس في  
 الدُّنيا عربيٌّ يرفعُ (سرتُ حتّى أدخلها) إلا وهو يرفعُ إذا قال: قد  
 سرتُ"<sup>(٣)</sup>.

ألزمهم أن يخالفوا المسموعَ عن العرب، فيوجبوا نصبَ ما بعد  
 (حتّى) في (قد سرتُ حتى أدخلها) ويمنعوا رفعه<sup>(٤)</sup>؛ لامتناع أن

(١) الكتاب ٢/٢١.

(٢) شرح السيرافي ٣/١٢٠٣.

(٣) الكتاب ٢/٢١.

(٤) شرح السيرافي ٣/١٢٠٣، التعليقة ٢/١٤٠.

تقلب فتقول: قد حتى أدخلها سرت<sup>(١)</sup>؛ من أجل الفصل بين (قد) والفاعل وهما متلازمان<sup>(٢)</sup> (تضامهما واجب).

- واستدلّاه بالسّماع قوله: "ومما يكون فيه الرّفْع شيءٌ ينصبُه بعضُ الناس لقبح القلب، وذلك: ربّما سرتُ حتى أدخلها...، وسألنا مَنْ يرفعُ في (سرتُ حتى أدخلها)، فرفع في (ربما)"<sup>(٣)</sup>. وهذا - كما ترى - نصٌّ بأنّه سمع من العرب الرّفْع فيما أوجب معتبرو القلب نصبه.

ذلك الاستدلال، وأمّا المحاجةُ المفترضةُ فقوله: "ومما يكون فيه الرّفْع شيءٌ ينصبُه بعضُ الناس لقبح القلب، وذلك: ربّما سرتُ حتى أدخلها، وطالما سرتُ حتى أدخلها، وكثُر ما سرتُ حتى أدخلها، فإن احتجّوا بأنّه غيرُ سيرٍ واحدٍ؛ فكيف يقولون إذا قلت: سرتُ غيرَ مرّةٍ حتى أدخلها"<sup>(٤)</sup>.

معناه في تفسير السيراء: إن تعلقوا في وجوب النّصب في هذه الأمثلة بغير القلب، فاحتجوا "بأنّه غيرُ سيرٍ واحدٍ، ردّ كلامهم بأنّه يقال: سرتُ غيرَ مرّةٍ حتى أدخلها، وهذا لا يدفعونه؛ لأنّه يحسنُ فيه القلبُ، ومعناه معنى: ربّما سرتُ، وطالما سرتُ"<sup>(٥)</sup>.

(١) شرح الرماني ٨٣٢ (رسالة دكتوراه)، الارتشاف ٤٠٦/٢.

(٢) التعليقة ١١٤/٣.

(٣) الكتاب ٢١/٣ - ٢٢.

(٤) الكتاب ٢١/٣ - ٢٢.

(٥) شرح السيراء في ٢٠٤/٣.

وقوي في نفسي أن يكون مراد سيبويه: إن احتجوا علينا في إجازتنا الرفع في هذه الأمثلة بشيء من مذهبنا، فقالوا: أنتم تشترون للرفع السببية، وما قبل (حتى) في هذه الأمثلة دال على أكثر من سير، فلا يتعين منها السير المؤدي إلى الدخول = فحجّتهم مغالطة؛ لأنهم يُجيزون لجواز القلب الرفع في (سرت غير مرة حتى أدخلها)، وما قبل (حتى) فيه دال على أكثر من سير.

وفهم الرّماني من النص أن في المسألة مذهباً ثالثاً، حيث قال: "وتقول: كثر ما سرت حتى أدخلها؛ بالرفع، ومن النحويين من لا يُجيز إلا النصب؛ لأنه على معنى ضروب من السير، فلا يتحصل السير الذي هو سبب، والصواب جوازه على مذهب سيبويه؛ لأن أحد تلك الأضرب من السير هو المؤدي إلى الدخول، وإن لم يُعرف بعينه"<sup>(١)</sup>. وما ذكره سيبويه - كما رأيت - افتراض، والله أعلم.

ذلك رد سيبويه على معتبري القلب في المسألة، وقد تقدم أن مبنى قاعدتهم - في قول الرّماني - على أن (حتى) في الرفع تكون حرف ابتداء، ولا تكونه إلا إذا صلح تقديمها على الفعل المسبب. قلت: إن صلح أنهم بنوا عليه - وصحته راجحة عندي = فأراهم تعلقوا بظاهر لفظ مصطلح (حرف الابتداء)، ولم يدبروا معناه؛ إذ معناه عند النحويين أن ما بعد (حتى) كلام مستأنف منقطع عما قبله<sup>(٢)</sup>، وهذا المعنى لا يلزم منه صلاحها للتقديم على الفعل المسبب. والله أعلم.

(١) شرح الرّماني ٨٣٩ (رسالة دكتوراه).

(٢) التعليق ١٣٦/١ - ١٣٨، شرح الكافية ٨٦٧/٢ - الجنى الداني ٥٥٢، مغني البيب ٢٨٧/٢، المقاصد الشافية ٤٠/٦.

والتحقيق السادس: تبع السيرافي سيبويه في ردِّ اعتبار القلب، وقال: "وأما ما حكاه سيبويه عن بعض النحويين من اعتبار القلب فهو ضعيفٌ يخالفُ كلامَ العرب، ولا لاعتبار ذلك أصلٌ يرجعُ إليه"<sup>(١)</sup>. وتبعه - أيضاً - الفارسيُّ وأبو حيَّان<sup>(٢)</sup>.

وأما الرُّماني فلم ينصَّ على ردِّه، وكان له في التفصيل كلامٌ بعضُهُ مُفهِمٌ أنَّه غيرُ مطرَحِ القلب، وأن له فيه مذهباً، وبحثُ كلامه على النحو الآتي:

١ - افترض للمعتبري القلب أن ينفصلوا عن إلزامهم امتناع الرِّفَع لامتناع القلب في: قد سرتُ حتى أدخلها، فيقولوا: القلبُ غيرُ ممتنع؛ لأنَّ (قد) تُلازمُ الفعلَ، وتدورُ معه في التركيب؛ فقلبُ المثال - إذاً - أن تقول: حتَّى أدخلها قد سرتُ، وهو جائزٌ؛ لارتفاع مانعه الفصلِ بين (قد) والفعل<sup>(٣)</sup>.

وقوله - فيما أرى - قولٌ؛ لولا أن من افترض لهم الانفصال منعوا الرفع في (ربّما سرتُ حتَّى أدخلها)؛ لامتناع القلب، وملازمة (ربّما) للفعل كملازمة (قد) له.

٢ - قال عن (كنتُ سرتُ حتَّى أدخلها): "يجوزُ بالرفع والنَّصب، وبعضُ النحويين لا يجيزُ الرفع؛ لامتناع القلب من جهة أنَّها حرفٌ من حروف الابتداء، فإذا لم يجزُ القلبُ خرجتُ عن

(١) شرح السيرافي ١٢٠٣/٣.

(٢) التعليقة ١٤٠/٢، التذييل ١١٢٦/٥.

(٣) شرح الرماني ٨٢٢ (رسالة دكتوراه)، وكان ذكره له في (مسائل الباب) ولم يعده في الجواب، فدل أنه يرتضيه؛ على منهجه في الشرح.



حروف الابتداء...، والصوابُ جوازُ الرَّفْعِ على مذهب سيبويه؛  
لأنه يجوزُ: كُنْتُ حتى أدخلها سرتُ؛ إذ هو في موضع الحال  
التي يعملُ فيها: سرتُ<sup>(١)</sup>.

صوبَ الرَّفْعِ في المثال؛ وليس ذلك من مذهب المعتبري  
القلب، وحكّم في تصويبه جوازَ القلب؛ وليس ذلك من  
مذهب سيبويه، وبنى جوازَ القلب على أن جملة (أدخلها) - إذا  
رُفِعَ الفعلُ - في موضع نصبٍ على الحال من فاعل (سرتُ)؛  
وليس مذهبُ جمهور النحويين كذلك؛ لأنهم يرون الجملةَ  
بعد (حتى) الابتدائية مستأنفةً لا موضع لها من الإعراب<sup>(٢)</sup>،  
ولو صحَّ ما قال لما كان لمقولة (حرف الابتداء) معنى.

فهذه ثلاثٌ انفرد بها الرُّمانيُّ في هذا الموضع، والله أعلم.  
٣- أرجع جواز الرَّفْعِ مع امتناع القلب في (ربّما سرتُ حتى أدخلها)  
ونحوه = إلى أن المانع عارضٌ "بدخول (ما) المقتضية لِذِكْرِ  
الفعل في هذا الموضع"، فلا يعتدُّ به<sup>(٣)</sup>.

كذلك قال، وقوله مخالفٌ مذهب سيبويه، ومخالفٌ مذهب  
معتبري القلب:

فأما مخالفته مذهب سيبويه فمن جهة أن سيبويه لا يرى اعتبارَ  
القلب حاكماً في المسألة.

(١) شرح الرماني ٨٢٨ (رسالة دكتوراه).

(٢) التعليقة ١٣٧/٢، شرح الكافية ٨٦٧/٢/٢، الجنى الداني ٥٥٢، مغني اللبيب ٢٩٨/٢.

(٣) شرح الرماني ٨٢٢ (رسالة دكتوراه)، وكان ذكره له في (مسائل الباب) على مناهجه المذكور آنفاً.

وأما مخالفته مذهب معتبري القلب فمن جهة أنهم أوجبوا - فيما حكى سيبويه - النَّصَبَ في: ربّما سرتُ حتّى أدخلها، ونحوه، ولم يُعولّوا على أنّ مانع القلب عارضٌ، ولو عولّوا عليه لما كان لاعتبارهم القلبَ أثرٌ في المسألة؛ لأنّ كلّ الموانع عارضةٌ من أجل المعنى؛ ألم تر أن التركيب إذا جُرّد منها، فقليل: سرتُ حتّى أدخلها = جاز قلبه. واللّه أعلم.

## خاتمة البحث

تلك قصة (القلب) التركيبي في (الكتاب) مفصلة، ومن ثمراتها:

- ١ - لفظ (القلب) في (كتاب سيبويه) وجوه خمسة: (القلب) بمعنى الإبدال الصرّفي، و(القلب) المكاني، و(قلب) المعنى، و(القلب) الذي في الصدر، و(القلب) في التركيب.
- ٢ - استقرتُ نصوص (الكتاب) اللاتي فيهنّ ذكُرُ (القلب) التركيبي؛ فنبّدي لي أن مدلوله عند سيبويه: تقديمٌ وتأخيرٌ طرفاه بينهما رابطةٌ تقتضي رتبيتهما، وبه يقع أحدهما موقع الآخر، ولا يصحبه تغييرٌ آخر.
- ٣ - ذكر الأستاذ عبدالسلام هارون أن مدلول (القلب) التركيبي عند سيبويه متعدّدٌ، ورأيتُ في قوله نظراً من وجوه خمسةٍ فصلّتها.
- ٤ - فرقتُ بين (القلب) التركيبي الذي ذكره سيبويه وما يسمّى (قلب القصة)، فالأولُ مناطه التقديمُ والتأخيرُ في الألفاظ، والثاني مناطه قلبُ الإعراب، وعولتُ على كلام العلماء وشواهدهم.
- ٥ - ألحق السير في قلب القصة بباب التقديم والتأخير، وأرجعتُ صنيعه إلى أن الباب عنده ضربان: تقديمٌ وتأخيرٌ في الألفاظ، وتقديمٌ وتأخيرٌ في الرتبة؛ وهو قلبُ القصة، وبنيتُ قولي على كلامه في صدر الباب.
- ٦ - نقل سيبويه عن بعض النحويين قاعدةً اعتبار القلب في مسألتين:

المسألة الأولى: الصفة الثانية للموصوف النكرة.

والمسألة الثانية: الفعل المضارع بعد (حتى).

وملخص القاعدة: إذا امتنع القلب وجب النَّصْبُ.

٧- عزا النَّحَّاسُ القاعدةَ إلى الكوفيين والبغداديين، ولم أرها ولا أثرها في مدونات النحو الكوفي في الباقيات.

٨- مرادهم بالقلب في المسألة الأولى: تقديمُ الصفة الثانية على الصفة الأولى، ومرادهم به في المسألة الثانية: تقديم (حتى) وما بعدها على الفعل المسبَّب، فيما رجَّحتُ.

٩- مبنى اعتبارهم القلب في المسألة الأولى أنَّ إِتِّبَاعَ الصِّفَةِ الثَّانِيَةِ للموصوف يقتضي أن تصلح للوقوع بعد الموصوف مخلًى بينها وبينه؛ إذ هو الأصلُ في كل صفةٍ، وليست الأولى أولى منها بذلك الموقع، فإذا امتنع وقوعها فيه امتنع الإِتِّبَاعُ، ووجب النَّصْبُ على الحال.

١٠- مبنى اعتبارهم القلب في المسألة الثانية . فيما رجَّحتُ . أنَّ (حتى) إذا ارتفع الفعل بعدها؛ كانت حرفَ ابتداء، فاقترضى ذلك عندهم أن تصلح للابتداء بها قبل الفعل المسبَّب، فإذا لم يجز أن تُقَدِّمَ عليه بالقلب امتنع أن تكونَ حرفَ ابتداء، وامتنع الرفعُ.

١١- نَقَدَ سَيَّبِيه قولهم في المسألة الأولى، واحتجَّ عليهم بالسَّماع والإلزام:

فأما السَّماع فشاهدان فيهما امتناع القلب والإتباع: أحدهما قول سَمعه من العرب؛ وفي لفظه تحقيقٌ مفصَّلٌ في موضعه، والآخر بيتٌ لحسان رضي الله عنه، وأخذتُ من كلام العلماء عليه أنه حمالٌ أوجه، وليس بشاهدٍ قاطع.

وأما الإلزام فعماده: تحقُّقٌ موجبُ النصب في مذهبهم (امتناع القلب)، وامتناعُ النصب على الحال؛ لفساد التركيب به، أو ضعفه؛ لضعف معنى الحال. وطَبَّقَهُ خمسَ تطبيقاتٍ رأيتها تلزمهم إلا اثنتين فيهما لهما مُنْفَصَلٌ.

١٢- خالف الرُّمانيُّ سيبويه في الإلزامات الخمس، ورأى أن مانع القلب فيهنَّ عارضٌ لا يُعتدُّ به، وبدا لي أن ما ذهبَ إليه يؤدي إلى ألا يكون لاعتبار هؤلاء القلب أثرٌ في المسألة؛ لأن الصِّفة لا يمنع تقديمها إلى الموصوف إلا عارضٌ.

١٣- اختلفت نُسُخُ (الكتاب) فيما نقله سيبويه عن معتبري القلب في المسألة الثانية، ورَجَّحتُ أن يكون: «إذا لم يجرز القلبُ نَصَبْنَا» مستدلاً بسياق كلام سيبويه.

١٤- ردَّ سيبويه مذهبهم في المسألة الثانية، وبنى رده على الاستدلال بالظنير في المعنى، والاستدلال بالإلزام، والاستدلال بالسماع. وكان في رده حاجةً مفترضةً؛ فسرها السيرافيُّ تفسيراً، وبدا لي فيها تفسيرٌ آخرٌ.

١٥- رأيتُ أن معتبري القلب في المسألة الثانية تعلقوا بظاهر لفظ مصطلح (حرف الابتداء)، فبنوا عليه، ولم يبنوا على معناه؛ إذ

معناه عند النحويين أن ما بعد (حتى) كلامٌ مستأنفٌ منقطعٌ  
 عما قبله؛ فلا يلزمُ منه صلاحُها للتقديم على الفعل المسبب.  
 ١٦- ذهب الرماني إلى أن الجملة بعد (حتى) الابتدائية في موضع  
 نصبٍ على الحال، وبدا لي قوله مناقضاً معنى (حرف الابتداء).  
 هؤلاء جملةٌ من الثمرات، أسأل الله - عزَّ وجلَّ - أن تكون جنى  
 دانياً صالحاً، وآخر دعواي أن الحمد لله ربَّ العالمين.

## ثَبَّتَ الْمَصَادِرَ وَالْمَرَاجِعَ

١. ارتشاف الضَّرْب من كلام العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق الدكتور مصطفى النماس، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٤٠٨هـ=١٩٨٧م.
٢. الأصول في النحو، لابن السراح، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤٠٧هـ=١٩٨٧م.
٣. الأغراض والمقاصد في النحو العربي عند سيبويه وعبد القاهر والرضي، للدكتور عبدالرحمن بن إبراهيم الهليل، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية في الرياض.
٤. أمالي ابن الشجري، تحقيق الدكتور محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٤١٣هـ=١٩٩٢م.
٥. الانتصار لسيبويه على المبرد، لابن ولاد: تحقيق الدكتور زهير عبدالمحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤١٦هـ=١٩٩٦م.
٦. ومصورة عن نسخة (الخزانة التيمورية) في دار الكتب المصرية.
٧. الإيضاح لتلخيص المفتاح، للخطيب القزويني، مكتبة الآداب القاهرة.
٨. البصريات (المسائل البصريات)، لأبي علي الفارسي، تحقيق الدكتور محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني، القاهرة، ط ١، ١٤٠٥هـ=١٩٨٥م.
٩. البغداديات (المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات)، لأبي علي الفارسي، تحقيق صلاح الدين السنكاوي، وزارة الأوقاف، بغداد، ١٩٨٣م.
٩. تأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة، تحقيق السيّد أحمد صقر، دار التراث، القاهرة، ط ٢، ١٣٩٣هـ=١٩٧٣م.
١٠. تحصيل عين الذهب، للأعلم الشنتمري، قدّم له الدكتور عدنان آل طعمة، مؤسسة البلاغ، بيروت، ط ١، ١٤١٩هـ=١٩٩٩م.

- ١١- التذييل والتكميل، لأبي حيان الأندلسي، مصورة عن نسخة دار الكتب المصرية.
- ١٢- التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الفارسي، تحقيق الدكتور عوض القوزي، مطابع الحسني، الرياض.
- ١٣- التتبيه على شرح مشكلات الحماسة، لابن جني، تحقيق الدكتور حسن هنداوي، وزارة الأوقاف، الكويت، ط ١، ١٤٣٠هـ = ٢٠٠٩م.
- ١٤- تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب، لابن خروف الإشبيلي، تحقيق خليفة محمد خليفة بديري، كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس الغرب، ط ١، ١٩٩٥م.
- ١٥- جماليات القلب في البلاغة العربية، للدكتور صالح بن سعيد الزهراني (مجلة جامعة الإمام، ١٩٤، ١٤١٨هـ).
- ١٦- الجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط ٢، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.
- ١٧- الخزانة، للبغدادي، تحقيق عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٢، ١٤٠٩هـ = ١٩٨٩م.
- ١٨- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، لمحمد عبدالخالق عزيمة، دار الحديث، القاهرة.
- ١٩- الدلالة والتفعيد النحوي (دراسة في فكر سيبويه)، للدكتور محمد سالم صالح، دار غريب، القاهرة، ط ١، ٢٠٠٦م.
- ٢٠- دور السياق في منهج التحليل النحوي عند سيبويه، لموسى الشلتاوي، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية.
- ٢١- ديوان حسان بن ثابت، تحقيق الدكتور سيد حنفي حسنين، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٣م.



- ٢٢- ديوان الحطيئة، تحقيق الدكتور نعمان طه، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤٠٧هـ=١٩٨٧م.
- ٢٣- ديوان ذي الرمة، تحقيق الدكتور عبدالقدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان، ط١، ١٤٠٢هـ=١٩٨٢م.
- ٢٤- ديوان الفرزدق، مطبعة الصاوي، القاهرة، ١٣٥٤هـ=١٩٣٦م.
- ٢٥- ديوان الهذليين، دار الكتب المصرية، ط٢، ١٩٩٥م.
- ٢٦- السبعة، لابن مجاهد، تحقيق الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط٣، ١٩٨٨م.
- ٢٧- شرح أبيات سيبويه، لابن السيرافي، تحقيق الدكتور محمد علي سلطاني، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٣٩٦هـ=١٩٧٦م.
- ٢٨- شرح أبيات سيبويه، للنحاس، تحقيق الدكتور وهبة متولي، مكتبة الشباب، القاهرة، ط١، ١٤٠٥هـ=١٩٨٥م.
- ٢٩- شرح أبيات سيبويه والمفصل، لعفيف الدين الكوفي، مصورة مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى.
- ٣٠- شرح أشعار الهذليين، للسكري، تحقيق عبدالستار فراج، مكتبة دار العروبة، القاهرة.
- ٣١- شرح عيون كتاب سيبويه، لأبي نصر القرطبي، تحقيق الدكتور عبدربه عبداللطيف، مطبعة حسّان، القاهرة، ط١، ١٤٠٤هـ=١٩٨٤م.
- ٣٢- شرح الكافية، للرضي، تحقيق الدكتور حسن الحفظي والدكتور يحيى بشير مصري، جامعة الإمام، الرياض، ط١، ١٤١٧هـ=١٩٩٦م.
- ٣٣- شرح كتاب سيبويه، للرماني:  
- مصورة عن نسخة داماد إبراهيم.  
- (من باب الندبة إلى نهاية باب الأفعال في القسم)، تحقيق سيف العريفي، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية، الرياض. (هي المرادة عند الإطلاق).

- (من باب الحروف التي تدخل على الفعل دون الاسم إلى نهاية باب الحكاية)، تحقيق إبراهيم الموسى، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية، الرياض.
- ٣٤- شرح كتاب سيبويه، للسيرافي:  
- مصورة عن نسخة دار الكتب المصرية ذات الرقم (١٣٧).  
- تحقيق جماعة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦م.
- ٣٥- شرح كتاب سيبويه، للصفار:  
- مصورة عن نسخة كوبريلي.  
- تحقيق الدكتور معيض العوفي، دار المآثر، المدينة النبوية، ط١، ١٤١٩هـ= ١٩٩٨م.
- ٣٦- شرح المفصل، لابن يعيش، دار صادر، بيروت.
- ٣٧- (كتاب) الشعر، لأبي علي الفارسي، تحقيق محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤٠٨هـ= ١٩٨٨م.
- ٣٨- شعر الأخطل، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، دار الأصمعي، حلب، ١٣٩٠هـ= ١٩٧٠م.
- ٣٩- شعر عروة بن الورد، تحقيق الدكتور محمد فؤاد نغاع، مكتبة دار العروبة (الكويت) ومكتبة الخانجي (القاهرة)، ط١، ١٤١٥هـ= ١٩٩٥م.
- ٤٠- الصاحبي، لابن فارس، تحقيق السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة.
- ٤١- ضرائر الشعر، لابن عصفور، تحقيق السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، بيروت، ط١، ١٩٨٠م.
- ٤٢- ضرورة الشعر، لأبي سعيد السيرافي، تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب، دار النهضة العربية، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ= ١٩٨٥م.

- ٤٣- ضوابط التقديم وحفظ المراتب في النحو العربي، لرشيد بلحبيب، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وجدة، ط١، ١٩٩٨م.
- ٤٤- فكرة الوجوه والفروق في نظرية النظم الجرجانية (دراسة في صلة النحو بعلم المعاني)، لسليمان بن علي، رسالة ماجستير، جامعة الأغواط، الجزائر.
- ٤٥- فهارس كتاب سيويه، لمحمد عبدالخالق عضيمة، دار الحديث، القاهرة، ط١، ١٣٩٥هـ=١٩٧٥م.
- ٤٦- القرينة في اللغة العربية، للدكتورة كوليزار كاكل عزيز، دار دجلة، عمّان، ط١، ٢٠٠٩م.
- ٤٧- القلب في القصة، للدكتور محسن العميري، مكتبة دار التراث، مكة المكرمة، ط١، ١٤١٦هـ=١٩٩٦م.
- ٤٨- الكامل، للمبرد، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة.
- ٤٩- الكتاب لسيويه:
- تحقيق عبدالسلام هارون، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ=١٩٨٣م.  
(هي المرادة عند الإطلاق).
- بولاق، القاهرة، ١٣١٧هـ.
- عُني به هرتويغ درنبرغ، باريس، ١٨٨١م.
- تحقيق محمد كاظم البكاء، مؤسسة الرسالة (بيروت)، دار البشير (عمّان)، ط١، ١٤٢٥هـ=٢٠٠٤م.
- مصورة عن نسخة عارف حكمت.
- مصورة عن نسخة الجامع الكبير في صنعاء.
- مصورة عن نسخة مكتبة (جوروم حسن باشا) في تركيا.
- ٥٠- مختصر في شواذ القرآن، لابن خالويه، تحقيق برجستراسر، مكتبة المتنبّي، القاهرة.

- ٥١- المسائل المنثورة، لأبي علي الفارسي، تحقيق الدكتور شريف النجار، دار عمّار، عمّان، ط١، ١٤٢٤هـ=٢٠٠٤م.
- ٥٢- معاني القرآن، للأخفش، تحقيق الدكتور فائز فارس، ط٢، ١٤٠١هـ=١٩٨١م.
- ٥٣- معاني القرآن، للفراء، تحقيق جماعة، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٩٨٠م.
- ٥٤- مفهوم الجملة عند سيويه، للدكتور حسن الأسدي، دار الكتب العلمية بيروت، ط١، ١٤٢٨هـ=٢٠٠٧م.
- ٥٥- المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية، للشاطبي، تحقيق جماعة، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٨هـ=٢٠٠٧م.
- ٥٦- المقتضب للمبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت.
- ٥٧- المنتخب من غريب كلام العرب، لكراع النمل، تحقيق الدكتور محمد العمري، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٣هـ=١٩٨٣م.
- ٥٨- من قضايا النظرية اللغوية العربية، للدكتور عبدالرحمن بودرع، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، ١٤٢٨هـ=٢٠٠٧م.
- ٥٩- المنهج الوظيفي العربي الجديد، للدكتور عبدالجبار توامي. (بحث غير منشور).
- ٦٠- نحوي عربي من القرن الثامن (دراسة عن منهج سيويه في النحو)، لمايكل جي كارتر، ترجمة الدكتور عبدالمنعم آل ناصر، (مجلة المورد مج٢٠، ١٤، ١٤١٢هـ=١٩٩٢م).